

# الدستور المصري بين مسارات: التأويل، والتعديل، والتفعيل [رؤية من منظور التوافق السياسي]

د. سيف الدين عبد الفتاح<sup>(١)</sup>

خاصة في المجتمعات الاستبدادية صارت فيها الدساتير على سعة كلماتها نوعاً من التضيق على الناس وحركتهم ومناشطهم وظلت حبراً على ورق لا تجاوز فيه الصفحات في كتاب الدستور إلى الحياة في كل الساحات والمساحات، وكمن المجتمعات احتكمت إلى أعراف دستورية غير مكتوبة، تُرجمت تلك الأعراف إلى حياة قائمة وممارسات فاعلة ومبادئ حاكمة.

يقول الأستاذ «أندريه هوريو» الذي يرى أن القانون في جوهره هو فن التوفيق بين السلطة (بمعاني الالتزام والامتثال) والحرية في إطار الدولة (بمعنى التمكين وقدرات المحاسبة والمساءلة)، ومن ثم فإن مهمة القانون الدستور ليس في تنظيم الحرية فقط أو في تنظيم السلطة فقط، ورأى أن المهمة الأساسية للقانون الدستور تتحدد في إيجاد الحل التوفيق بين السلطة والحرية في إطار أعمال حقائق التفاعل والجدل بين الشرعية والمشروعية ترسيخاً لدولة القانون وسيادته، وحدد الأستاذ «جورج بوردو» موضوع الدستور بأنه تنظيم ممارسة السلطة، وعلى هذا الأساس لا يتحدد مضمون الدستور في تنظيم السلطات الحاكمة في الدولة فقط، وإنما يشمل كذلك تحديد الأهداف التي تسعى هذه السلطات لتحقيقها، والفلسفة الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تعمل في إطارها، ويتضح لنا من ذلك أن هناك شقين أو جانبين يتضمنهما الدستور طبقاً لوجهة نظر الأستاذ «بوردو»: شق تنظيمي، وشق فلسفي أو «أيدولوجي»<sup>(١)</sup> من المهم أن يتكاملا ويتسقوا في

الدساتير عقود الشعوب، وهي تعبر عن عقد اجتماعي وسياسي ومجتمعي، يؤول للمبادئ ويؤسس للأبنية



والمؤسسات، ويعين الحقوق والواجبات، ويحدد العلاقات بين السلطات، ويشير إلى أصول السياسات، ويشكل مسار التشريعات، ويرشد الساحات والمساحات للسلوكيات والممارسات، ومن ثم اعتبر الدستور أباً للقوانين، وخريطة طريق للمسارات والاستراتيجيات والخيارات، الدستور في مواد وأبنيته يرسم صورة المجتمع المأمول في سياق يعبر عن معمار المجتمعات، وهندسة العلاقة بين الثوابت والمتغيرات.

ومن هنا كان من الأهمية بمكان أن تعبر الدساتير عن توافقات تحقق قدرًا لا بأس به من الرضا العام الذي يمثل قبولاً للدستور، فيجد كل أحد نفسه بين سطوره وكلماته وحروفه بحيث يكون كل ذلك تمهيداً لمساهمة أساسية من جانب كل أحد في تنفيذه وتطبيقه، وفي ترجمة كلماته إلى أعمال وممارسات، ليتمكن الدستور للمرجعية العامة، ويشكل تماسك الجماعة الوطنية التامة بكل تنوعاتها وتعديلاتها وقدراتها، ويحكم العلاقة بين معنى المشروعية وفروض وأسس الشرعية.

الدستور إذًا أفعال لا أقوال، ممارسات لا كلمات، هو دستور الحياة والمعاش، والممارسات الأساسية والحقوق العامة وصياغة العلاقات والاستراتيجيات والسياسات، الدستور ممارسات حقيقية على الأرض، وليس نصوصاً فحسب، أو كلمات تصاغ بالدقة الواجبة والعبارة الصائبة، كم من دساتير

(١) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

في الدولة فتتظم شكل الدولة الخارجي والسلطة المختلفة فيها ووظيفة كل منها والعلاقات بينها)، أما المعنى الثاني فهو المعنى القانوني للدستور؛ ويعرف من هذا المنطلق بأنه (مجموعة القوانين التي تنظم قواعد الحكم، وتوزع السلطات وتبين اختصاص كل منها وتضع الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد).

ومن ثم، فإن الدستور يهتم بالدرجة الأولى بوضع قواعد قانونية تتناول تنظيم السلطة في الدولة وتنظيم حياة الجماعات البشرية التي تعيش على أرضها بشكل يضمن حقوق كل من الطرفين وحمايتها، فهو يحدد الهيئات التي يعود إليها تحقق ممارسة السلطة السياسية، كما أنه يقيد من هذه الممارسة بالدرجة التي يحفظ بها للأفراد حقوقهم، وذلك كما أسلفنا في رأى «هوريو» حيث التوفيق بين السلطة والحرية<sup>(٢)</sup>.

فقواعد الدستور هي من صنع جهة تسمى (السلطة التأسيسية الأصلية أو السلطة المؤسسة) التي تختلف عن السلطة التي تتولى وضع القواعد القانونية العادية (السلطة المنشئة أو السلطة المؤسسة) هذا الاختيار بين المشروعين يعني وجود اختلاف في الطريقة أو الشكل الذي تقام وفقاً له القواعد الدستورية والقواعد القانونية العادية. إذ تتميز القواعد الدستورية عن القواعد القانونية العادية من حيث موضوع هذه القواعد أو محتواها أو مادتها.

وإذا كان الدستور يعتبر قانوناً أو قانون القوانين وقسطاسها<sup>(٣)</sup>، فإنه قانون ذو خصوصية، تنبع هذه الخصوصية من أهمية أحكامه من الناحية الموضوعية والشخصية، حيث إنه من الناحية الموضوعية ينظم مسائل معينة غاية في الأهمية بالنسبة إلى الدولة ومن الناحية الشخصية فإنه يخاطب بأحكامه كل ما موجود في الدولة من أشخاص وعلى رأسهم الحكام، وأن هذه الخصوصية لقانون الدستور جعلت أحكامه تمتاز بالسمو والسيادة على كل ما هو موجود في الدولة. وضرورة تفعيل ذلك أعطته شكلية معينة باعتباره الإطار التنظيمي العام لكل ما هو موجود في الدولة من أنشطة وعلاقات تحتاج إلى تدخل القانون لتنظيمها.

يرى جانب من الفقه -ليس باليسير- أن القواعد الدستورية تحمل طبيعة مزدوجة، فهي قواعد ذات طبيعة قانونية وسياسية، ذلك أن الدستور هو الوثيقة القانونية والسياسية الأسمى في الدولة، أو الإطار العام الذي يحدد نظام الدولة وينظم عمل السلطات فيها ويكفل حقوق الأفراد والجماعات ويجسد تطلعات الشعب. ولهذا فإن أي تغيير أو تبديل يطرأ على البنية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للدولة يستتبع حتماً تبديل دستورها أو تعديلها بما يتلائم مع الأوضاع أو الظروف الطارئة أو المستجدة. ولأن الدستور هو القانون الأعلى للدولة،

البنية والبناء في المبنى والمعنى والبحث عن جوهر المقصد والمغزى. في هذا المقام يمكن تناول النقاط الثلاث الآتية:

#### أولاً: فكرة الدستور والتعريف به:

تمثل فكرة الدستور، أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة، وفق إطار توافقي محدد يعبر عن أهدافه ومصالحه المشتركة ولذلك تحرص الدولة على تنظيم شؤون الحكم وتنظيم علاقاتها بالأفراد من خلال قواعد الدستور، وتأسيس علاقات سوية بين الدولة والمجتمع، بين المؤسسات والسلطات.

ومن ثم فإن دستور الدولة، هو مرآة نظامها، والفيصل بين الحاكمين والمحكومين، والانعكاس البليغ للضمير الجماعي لشعبها، ولذلك فهو سيد القوانين وأعلى هرمها، يتضمن مجموعة المبادئ القانونية العامة والقواعد الأساسية الكلية التي تخضع لها القواعد القانونية العادية المنظمة للحياة العامة والخاصة فيها وتعتبر الوثيقة الدستورية صورة صادقة، عن مدى وعي القوى السياسية والشعبية في الدولة وعن مدى التأصل الحضاري والتطلع إلى المستقبل لديها جميعاً.

إن تعريف الدستور وبمختلف أطوار حياته ونموه وتطوره يستلزم البحث في مختلف مراحل حياة الدستور. فحياة الدستور تبدأ بميلاده في زمن معين وتمر بمرحل متعددة ثم تنتهي حياته في زمن آخر، فالدستور يولد ثم يحيى ثم تنقضي حياته والفترة الزمنية ما بين الميلاد والموت، تختلف من دستورٍ إلى آخر (فيما يمكن تسميته بدورة حياة الدستور).

وللإحاطة بفكرة الدستور يقتضي الأمر أن نحدد أصل تسمية الدستور ومعناه وتحديد قواعده، فإن الأصل اللغوي لكلمة (الدستور) يوحي بأنها ليست عربية المنبت أو الأصل، فهي كلمة يرجع أصلها إلى اللغة الفارسية و(الدستور) بضم الدال كلمة مركبة تتكون من مقطعين: (دست) بمعنى قاعدة، و(ور) بمعنى صاحب فيكون معناها صاحب القاعدة، وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن كلمة (الدستور) يراد بها القاعدة الأساسية التي يعمل بمقتضاها كالدفتر الذي تجمع فيه قوانين الملك وضوابطه أو تكتب فيه أسماء الجند ومرتباتهم، وقد يطلق تعبير (الدستور) على الوزير الكبير الذي يرجع إليه في الأمور والمسائل المهمة والخطيرة، وتعني كلمة (الدستور) في اللغة العربية: الأساس أو القاعدة كما تعني الإذن أو الترخيص ويقابل كلمة (الدستور) في اللغة العربية اصطلاح (القانون الأساسي).

تواتر الفقه الدستوري على إبراز معنيين متميزين للتعبير عن الدستور؛ المعنى الأول هو المعنى السياسي للدستور، باعتباره (مجموعة القواعد التي تنظم مزاولة السلطة السياسية

إلى فهم الأغلبية يكفي، بيد أن على المشرع الدستوري والمؤسسات الدستورية أن توسع فهم الأغلبية ونطاقها يوماً بعد آخر من خلال نشر الوعي الدستوري بواسطة نشر المناقشات التي دارت قبل التصديق على الدستور. فمن المهم عقد الندوات الموسعة وزيادة شرائح المشاركين فيها وتكريس وسائل الإعلام كافة لنشر الأفكار الدستورية وتعميقها لدى الأفراد. ويجري الحوار الواسع في توازن يصب في النهاية لتحقيق الأهداف في إخراج وثيقة دستورية رصينة ومكينة، ثم يأتي بعد ذلك شرط الدقة في بنية وبناء النصوص، والدقة تمثل مرحلة من مراحل الصياغة الدستورية يصل إليها المشرع الدستوري عندما يجعل من النصوص معبراً حقيقياً لما أرادته بالفعل، أي تأتي الصياغة انعكاساً حقيقياً ومعبراً صادقاً لما أراد إيصاله إلى الأفراد، ومن أهم مستلزمات الدقة هي إيراد النصوص بعمومية وتجريد وعدم الدخول في الجزئيات والتفصيلات غير المهمة التي تبحر بالوثيقة الدستورية صوب التجافي عن الواقع أكثر مما تكون وسيلة فعالة لانطباقها معه خصوصاً إن المتغيرات والتطورات سرعان ما تتعارض مع تلك التفصيلات.

ومن هنا، فإن الدستور حين يبني النظام القانوني لسلطة الدولة يؤكد كذلك صعود القوة السياسية الممثلة لحركة التغيير، كما يرسي الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية لهذه القوة. وفي ضوء ذلك، يمكننا القول بفكرة الحياد السياسي للدستور والمقصود بها أن الدستور يقوم بدور في تنظيم الحكم، أيًا كان النظام السياسي القائم سواء كان ديمقراطياً أم غير ديمقراطي، فكلما صعدت إلى سلطة الدولة قوة سياسية جديدة حملت معها فلسفة سياسية جديدة ولا يكون الدستور في هذه الحالة إلا صياغة قانونية لها لكل ما تقتضي به في شأن نظام الحكم وسلطة الدولة وحقوق الأفراد وحررياتهم العامة.

ولهذا قيل إن الدستور هو الوثيقة القانونية الأسمى التي توضع في لحظة تاريخية معينة لتحديد طبيعة النظام السياسي وهوية المجتمع والدولة وتعكس ميزان القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تلك اللحظة. والتساؤل الذي يطرح في هذا الشأن: عن الفرق بين مصطلحين (دولة لها دستور) و(دولة دستورية)، يميز الفقه الدستوري بين المصطلحين، ذلك أنه لكل دولة حتماً دستور ينظم السلطات فيها إلا أنه ليس من الضروري أن تكون هذه الدولة دولة دستورية أو دولة ذات نظام دستوري، والدولة الدستورية هي دولة يتضمن دستوراً، المبادئ الديمقراطية التي تكفل قيام حكم مقيد بصون الحقوق والحرريات، وبهذا يتضح اختلاف مصطلح (دولة ذات دستور) ومصطلح (دولة دستورية).

فإن جميع التشريعات التي تصدر في الدولة يجب أن تخضع لأحكامه.

والناحية المهمة التي تسترعي انتباهنا هي أن الدستور ليس فقط مجموعة من القواعد القانونية المدونة في وثيقة مكتوبة تتعلق بنظام الحكم في الدولة، وإنما هو عملية صياغة قانونية لفكرة سياسية استطاعت في صراعها مع الأفكار الأخرى أن تؤكد انتصارها بوصولها إلى السلطة وفرض فلسفتها واتجاهاتها كقواعد قانونية ملزمة<sup>(٤)</sup>.

ومن المهم النظر إلى مسألة التعديل الدستوري، ذلك أن تلك التعديلات الدستورية أصعب إجرائياً من التعديلات ذات العلاقة بالقوانين العادية، وإذا كان بإمكان السلطات التشريعية في العديد من الدول الديمقراطية أن تعدل القوانين العادية التي تصدرها في جلستها العادية أو الطارئة بقوانين أخرى جديدة، فإنه يلاحظ أن التعديلات الدستورية تتسم في العادة بالتعقيد من حيث الإجراءات، وقاعدة الاجماع أو أغلبية الثلثين وكذا البعد الزمني وتميز الإجراءات المقترنة بذلك<sup>(٥)</sup>.

#### ١) الصياغة الدستورية أكثر من كونها عملية فنية:

من المؤكد أن يكون للعامل السياسي دور في إيجاد الهوية بين الواقع الدستوري والواقع السياسي، كذلك فإن للعامل الفني في إحداث تلك الهوية، ونعني بالعامل الفني الصياغة التي يظهر فيها الدستور والتي تعمل في ثناياها على استمرار تطبيق النصوص الدستورية وملاءمتها للبيئة التي يطبق فيها الدستور والوسط المحيط به، كما يمكن أن تؤدي إلى جعل تلك النصوص في واد وبيئة تطبيقها في واد آخر سواء طال الوقت بها أم قصر .

فما هي الصياغة الدستورية؟ وما هي شرائطها؟ وما هو الحل إذا أدت الصياغة إلى قيام الفجوة بين الوثيقة الدستورية والواقع السياسي؟

يمكن تعريف الصياغة بأنها مجموعة من الأدوات والوسائل الفنية اللازمة لإخراج الأفكار والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الحيز النظري إلى الحيز العملي أو تحويل الثروة الفكرية إلى نصوص متسلسلة صالحة للتطبيق العملي، لذا يشترط في الصياغة مجموعة من الشرائط من أهمها الوضوح والدقة والواقعية، ويعني الوضوح إيصال الأفكار التي أرادها المشرع الدستوري إلى فهم الجمهور<sup>(٦)</sup>، أي تكون النصوص بمنأى عن الغموض والتعقيد الذي يجعل من الأفراد بعيدين عن إدراك ما عناه المشرع، حتى لا يظهر التجافي بين النصوص بما يؤدي إلى حد إفهام الجميع (منظومية الدستور).

إن من الخطأ اللولج في التبسيط إلى الحد الذي تفقد فيه النصوص الدستورية قيمتها وهيبته، لذا فإن إيصال الأفكار

## (٢) الهندسة السياسية والصناعة الدستورية:

في إطار ما يمكن تسميته الهندسة السياسية التي تقع في قلبها الصناعات الدستورية فإن هذا الأمر ليس بالبعيد فيما يتعلق بما أسمى الثورات العربية في الربيع العربي؛ حيث حملت هذه الثورات رباحاً لتغيير أساسي وتأسيسي، ومرت هذه الدول بمراحل انتقالية في مسارات متنوعة حتى أن البعض قد أشار إلى أنه من بين مستويات الانتقال سواء أكان انتقال حال، أو انتقال سياسي، أو انتقال مؤسسي، يأتي الدستور ليشكل أحد أهم مستويات هذا الانتقال بحيث يسمى ذلك «الانتقال الدستوري». وتحمل الثورات في مساراتها ومكوناتها ولادة دساتير جديدة تعبر عن أوضاع مختلفة بحيث تشكل الحالة الدستورية حالة كاشفة وفارقة وناقذة وبانية؛ إذ إن هذه الحالة الدستورية يمكن الإشارة إليها بما يسمى عملية صناعة الدستور والمسألة الدستورية برمتها وتكون هندسة الدستور واحدة من أهم مسارات هذه الثورات وخياراتها لتخرج وثيقة دستورية تكافئ الحالة الثورية من جهة وترسم خريطة طريق للوصول إلى مسار الحكم الراشد من جهة أخرى<sup>(٧)</sup>.

عادت المسألة الدستورية بقوة في الساحة العربية، إثر اندلاع الثورات العربية الحالية. كانت المسألة الدستورية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تعني مطالب الإصلاح التي تقدمت بها النخب الفكرية والاجتماعية من أجل وضع قواعد مؤسسية حديثة لإدارة الحقل السياسي وإعادة بناء الدولة، في حين تعني راهناً بلورة المسلك القانوني والتنظيمي والإجرائي للتجارب الديمقراطية الوليدة.

تتمحور المسألة الدستورية الحالية حول الصدام الفكري الإيديولوجي المحتدم حول مرجعية الدولة ومرتكزات شرعيتها، بما يتجلى بوضوح في التجاذب البارز بين الاتجاهات الإسلامية الخارجة من حالة الحصار والإقصاء والتيارات الليبرالية التحديثية، التي لا تخفي خشيتها من استفادة التشتيتات الإسلامية من القواعد المرجعية للنظام السياسي الجديد<sup>(٨)</sup>.

إن إهمال عملية الهندسة السياسية ومكوناتها هي من أهم الأسباب الرئيسية التي قادت إلى الفشل والتخلف، ومن أهم القضايا التي تواجهنا اليوم هي قضية هندسة ما تريد شعوبنا وكيف يمكن تحقيق ذلك. بمعنى لا بد على هذه الشعوب أن تتبنى آليات سياسية متطورة وأن تقوم ببناء مؤسسات عصرية تتناسب ورؤيتها المستقبلية وتمكنها من تنفيذ وتحقيق أهدافها المنشودة، الهندسة السياسية هي فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج هياكل وعمليات وأنظمة ومؤسسات في المجتمع وفقاً لمعايير محددة وأهداف متفق عليها. وانطلاقاً من هذا يمكن القول إن الهندسة السياسية تعني ببساطة أن الإنسان يستطيع بأسلوب

علمي ومنهجي تغيير مجتمعه عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية فيه. وتعني أيضاً عدم ترك الأشياء السياسية إلى الصدفة وإنما لا بد من الاهتمام بالأسباب والظروف والمعطيات وتسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة. ويمكن اعتبارها من أهم وأقوى الأدوات السياسية للقيام بتغييرات جوهرية في المجتمع وفي تشكيل أو إعادة تشكيل الهيكلية السياسية في أي دولة<sup>(٩)</sup>.

وباختصار شديد يمكن القول بأن الهندسة السياسية تقوم بتحويل المفاهيم والمبادئ النظرية إلى واقع عملي معاش، والانتقال من عالم الشعارات إلى عالم البرامج، والتجسيد الواقعي والعملي للأفكار التي يؤمن بها أفراد المجتمع من أجل بناء آليات حكم عصرية، وكذلك تصميم سلوك سياسي في الدولة وبناء مؤسسات ووضع قوانين ورسم جغرافيا سياسية، وكذا استخدام المناهج والأساليب العلمية في التعامل مع الواقع من أجل تغييره للأحسن وترقيته والنهوض به.

من الأساليب الجوهرية للقيام بالهندسة السياسية الأسلوب المتعلق بالثورات، بمعنى قيام بعض الشعوب بمحاولة إعادة هندسة دولها باستخدام هذا الطريق. والمقصود بالثورة هنا هو محاولة القيام بتغييرات جذرية وجوهرية وشاملة في طرق تفكير وكيفية تصرف الجماهير في مجتمع ما<sup>(١٠)</sup>. ولعل خير مثال على ذلك هو الثورة الفرنسية (١٧٩١)، والثورة البلشيفية (١٩١٧)، والثورة الصينية (١٩٤٩)، والثورة الإيرانية (١٩٧٩). كل هذه الثورات قامت بإحداث تغييرات جذرية وجوهرية ونتج عن ذلك إعادة تشكيل الخارطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في بلدانها.

ومن المهم أن نذكر بأن هناك طريقاً ثورياً لإنهاء الدساتير وإسقاطها والقضاء عليها، وإيقاف العمل بها في أعقاب اندلاع ثورة أو وقوع انقلاب؛ وإذا كان الطريق العادي أو الطبيعي والأسلوب القانوني لإلغاء الدساتير، فإن الثورات والانقلابات لعبت دوراً كبيراً في إسقاط العديد من الدساتير في دول العالم، ففي مصر تم إلغاء دستور ١٩٢٣ مرتين بهذه الطريقة، كانت الأولى منهما ١٩٣٠ بواسطة حكومة صدقي التي جاءت بدستور جديد هو دستور ١٩٣٠، للمرة الثانية على يد حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ في ديسمبر من العام نفسه<sup>(١١)</sup>.

يمكن اعتبار البعد الدستوري من أهم أبعاد الهندسة السياسية، ولعل خير مثال على ذلك هو استخدام فكرة «الدستورية» في كيفية السيطرة على الشعوب واحتواء المعارضة. بمعنى أن وجود دستور (أو غيابها) في أي بلد هو الذي يحدد مؤشرات النجاح أو الفشل في كل عملية هندسة سياسية. وبمعنى لكي تنجح عملية الهندسة السياسية في دولة لا بد من وجود دستور ولا بد أن يكون هذا الدستور في تناسق

إن مصطلح دستورية بهذا المعنى قد يكون مرادفًا لمصطلح حكم القانون، والواقع أن هذا المصطلح يستخدم بمعنيين: أحدهما معنى حرفي لغوي، والآخر معنى وصفي، أما الدستورية في معناها اللغوي الحرفي فتعني مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم وتحكم الحكومة، الدستورية هي عملية بناء الدساتير المكتوبة وتضمينها قواعد تنظم عملية الحكم، كما يُستخدم معنى الدستورية بمعنى وصفي وهو قيام نظم سياسية تأخذ بمفهوم الحكومة المقيدة الدستورية، إذًا هي المذهب الذي يرتب الشرعية على الدستورية، فيؤمن أن الحكومة لا بد أن تكون دستورية حتى تتمتع بالشرعية، وينصرف ذلك إلى أمرين: أن تتكون الحكومة وفقًا لقواعد الدستور من جهة، وأن تكون مقيدة في سياساتها وممارساتها بالمبادئ التي ينص عليها الدستور من جهة ثانية<sup>(١٥)</sup>.

- مفهوم الدسترة: هو توجهٌ يعبر عن ناحية الوعي الجمعي عن خوف وتخوفٍ وتحوطٍ مبالغ فيه على مصالح قد تكون في جوهرها مشروعة، لكنه يؤشر لغياب مناخ الثقة السياسية والاجتماعية المفترضة والمطلوبة بين المكونات المجتمعية خاصة في مرحلة انتقالية تتسم بتشطباتها وتصدعاتها، كما تعبر الدسترة أيضًا عن منزع اتكالي وتواكلي يرى أن مجرد تضمين بعض الموضوعات بالدستور كفيل بتحقيقها وضمانها وحمايتها، وهي عقليةٌ ثبتت تهافتها من خلال التجربة الدستورية في ظل دستور ١٩٥٩ حيث بقي في جزءٍ منه حبرًا على ورق، فمهما تفصل النصوص فقد يمر من بينها اللصوص، وهم كثر. إن الضمانات الحقيقية للحقوق والحريات والمؤسسات، المطلوب أو المطالب بدسترتها هي من جهة ضمانات مؤسساتية تتجسم في مؤسسات فاعلة مفعلة، وهي من جهة ضمانات سياسية وشعبية من حركية حزبية ورأي عام ضاغط ووسائل إعلام نزيهة وهو ما يصح حتى مع دستور مختصر لا يتضمن تخمة من المفاهيم والمؤسسات<sup>(١٦)</sup>.

هذا المعنى الأخير يحيلنا للمعنى الإيجابي للدسترة، فليست الدسترة هدفًا في حد ذاتها بل هي وسيلة لضبط المؤسسات والسلوكيات والصلاحيات وإعمال المحاسبة على أساس هذه الصلاحيات، فالدسترة هي مثل ذلك المسلط الضوئي الذي يوجه أضواءه اللامعة إلى مناطق وأجسام ظل، حتى يظهر للعيان مكانها وتصرفها ومجال تحركها، وبالتالي يسهل متابعتها ومسايرة فعلها وأدائها وتحركها، لكن هل الدسترة هي الوسيلة المأمولة الوحيدة في مسار الإصلاحات الدستورية؟ وهل بدسترة مؤسسة ما يكون قد تم التحكم فيها وفي صلاحياتها واختصاصاتها؟ دسترة المؤسسات نصف طريق البناء الديمقراطي، إن الدسترة هي بداية الطريق وتسليط

وتكامل مع كل مكونات المجتمع الأخرى، ولا بد من مشاركة أبناء الشعب وإعطائهم كامل الحرية في اختيار الدستور الذي يريدون وكذا الشفافية في كافة العمليات المتعلقة بصناعة الدستور. وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فسوف لن تتحقق أهداف الهندسة السياسية الحقيقية وسيكون مصيرها النهائي الفشل بأن الهندسة السياسية تعني أن الإنسان يستطيع بأسلوب علمي ومنهجي تغيير مجتمعه عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية فيه. وعن طريقها يستطيع الإنسان أيضًا الانتقال من عالم الشعارات إلى عالم البرامج ومن حالة الفوضى إلى حالة المهنية والتنظيم. وهذا يتطلب عدم ترك الأشياء إلى الصدفة وإنما لا بد من الاهتمام بالأسباب والمعطيات والظروف المتاحة وتسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة، ولا بد من قيام المجتمع على أساس مؤسسات واليات وقوانين حضارية ومتطورة وذلك لما لهذه المؤسسات والآليات والقوانين من دور أساسي ومهم في تشكيل وتطوير الوعي والسلوك الإنساني<sup>(١٧)</sup>.

### (٣) مفهوم الدستورية والدسترة والقيم الدستورية:

- مفهوم الدستورية: تعني الدستورية في معناها الضيق أن ممارسة الحكومة المحدودة والمحددة والتي تتحقق من خلال وجود دستور، فالدستورية توجد عندما تكون المؤسسات الحكومية والعمليات السياسية مقيدة وبفاعلية بالقواعد الدستورية. وبشكل أكثر اتساعًا تشير الدستورية إلى مجموعة من القيم السياسية والتطلعات التي تعكس رغبة في حماية الحرية من خلال «تأسيس رقابة داخلية وخارجية على قوة الحكومة»، ويتم التعبير بشكل تقليدي عن الدستورية من خلال تأييد التدابير الدستورية التي تؤسس هذا الهدف، وتحديدًا دستور مكتوب ووثيقة حقوق والتمييز بين السلطات ومنظومة تشريع<sup>(١٨)</sup>.

في دولة القانون هناك تدرج للقوانين يطلق عليه التدرج التشريعي حيث تأتي القواعد الدستورية في المقدمة بسبب مبدأ علوية (سمو) الدستور، ثم تأتي بعدها القوانين الصادرة من السلطة التشريعية المختصة والتي لا بد أن تكون منسجمة مع القواعد الواردة في الدستور، وتليها بعد ذلك الأوامر الصادرة من السلطات التنفيذية والتي تصدر من الجهة المختصة قانونًا ويلزم عدم مخالفتها للدستور والقانون وإلا تم الطعن بها بعدم شرعيتها أو عدم دستورتيتها وتكون آثارها باطلة. إن الغاية الحقيقية من تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين هو تأكيد مبدأ سمو الدستور، لأن ما يتضمنه الدستور من مبادئ تتعلق بالحقوق والحريات العامة، فإنها قد تقررت لمصلحة الأفراد في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك يصبح هؤلاء الأفراد من أكثر المستفيدين من تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين<sup>(١٩)</sup>.

#### (٤) الذاكرة الدستورية:

بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي هيرودوت من معلومات وملاحظات، وما طوره أفلاطون من إطار مفاهيمي، وقد دمج أرسطو بين المنهج التجريبي والأفلاطوني<sup>(١٩)</sup>.

وقام أرسطو بدراسة حالات محددة، فقد أرسل مساعديه حول البحر المتوسط لجمع دساتير ١٥٨ دولة مدينة لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر، ومن ثم كان كتابه «السياسة»، الذي ترك أثرًا في تطور علم السياسة والفكر السياسي إلى اليوم<sup>(٢٠)</sup>.

ونحن بصدد الإشارة إلى مكونات الذاكرة الحضارية الدستورية وجب علينا التنويه إلى أن من أهم الخبرات الدستورية «لدولة أمة» قامت (حقوقياً وقانونياً) هي «دولة المدينة» وذلك على يد النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وذلك بالإعلان المعروف بصحيفة المدينة والتي تقول إحدى موادها «المسلمون واليهود أمة واحدة». وبالطبع أي فرد من هذه الأمة يتمتع بنفس حقوق الأفراد الآخرين بغض النظر عن العرق والدين، وضمنًا شمل هذا الإعلان غير اليهود والمسلمين لو تواجدوا في المدينة. والغريب أن يتم تجاهل حقيقة تاريخية بهذه الخطورة، فصحيفة المدينة إعلان دستوري مدني ومجتمعي والتي تعتبر وثيقة تاريخية، أي أنها كانت تطوراً قانونياً وحقوقياً في زمانها ومكانها<sup>(٢١)</sup>. عند وصول الرسول «صلى الله عليه وسلم» المدينة المنورة مهاجرًا، سارع إلى إرساء معالم الدولة الأولى، وإن عزمه على تأسيس التجربة السياسية الجديدة وجد لديه واقعا لا يمكن بحال حمله كليًا على أساس العقيدة، حتى أن المسلمين المتوحدين بالعقيدة لم يكونوا واقعا واحداً، فالأنصار كانوا يمتلكون الأرض والإمكانات والانتماء إلى الأرض على عكس المهاجرين، الأمر الذي اقتضى المواجهة بينهم لتجاوز التمايز الواقعي الذي يحول دون صهرهم في بوتقة التجربة الجديدة. وتجلي ذلك في قيامه «صلى الله عليه وسلم» بإزالة أسباب الخلاف بين الأوس والخزرج، وتأسيس المسجد الذي اتخذ مركزاً للدولة تقام فيه الصلوات وتتخذ منه القرارات، ثم أمر صلى الله عليه وسلم بالمواجهة بين المهاجرين والأنصار، ذلك الحدث الفريد في العالم الذي وحد مشاعر وآلام المسلمين، وجعلهم فعلاً كالجسد الواحد.

كما وُجد لديه خليط من غير المسلمين من المشركين واليهود؛ وهنا فإن إسقاط العقيدة كأساس للمشروع السياسي المراد تأسيسه في المدينة سوف تصدق على قسم من الناس ولا تصدق على القسم الآخر، فالأخوة الدينية والمشارك العقائدي يصلح لتكوين رابطة بين المؤمنين فقط وضمن شروط لتجربة أخرى تأخذ بكافة أسباب ومقتضيات التجربة الدينية البحتة،

الضوء ينبغي أن يتبع بالية، وفعالية آلية التحكم مقرونة بطريقة تشكل هذه المؤسسات المسترة، والطريقة مرهونة بالنظام العام المتبع في تشكيل مثل هذه المؤسسات، وهي بذلك عملية تحصين دستورية للأفكار والمؤسسات والقضايا<sup>(١٧)</sup>.

الثورات تعبر في هذا المقام عن تلك النقطة الفاصلة بين أنظمة الاستبداد والفساد وبين نظام العدل والرشاد، بين الدولة الطاغية والدولة الفاعلة العادلة<sup>(١٨)</sup>، تشكل هذه الحالة الدستورية أهم مجال من مجالات تفعيل هذه الرؤية واستثمار هذه الساحات والمساحات في إطار يضمن التمكين لصياغة عقد سياسي ومجتمعي جديد، يستشرف كل المعاني والأهداف والمقاصد والشعارات التي تحملها هذه الثورات.

تبدو لنا في هذا المقام المسألة الدستورية المدخل الأساس في عملية تعبر عن حالة جديدة ومفردات جديدة تعتمد في الحياة السياسية بما تؤكده هذه الثورات لتعبر بذلك عن حالة من حالات الرشد الدستورية في صناعة الدستور والدسترة والدستورية.

- القيم الدستورية: وفي هذا المقام تبدو لنا منظومة القيم التي تحكم تلك الحالة الدستورية في إطار رؤية لميزان القيم الذي يحمله في طبيعته وبين سطوره وفي مكان مفرداته الدستور؛ منظومة القيم في هذا المقام تعبر عن أصول تلك القيم السياسية التي تتفاعل مع تلك الحالة الدستورية فتؤكد قيم التأسيس التي تتعلق بالعدالة والحرية والمساواة، وتعبر أيضاً عن إمكانية ترجمة هذه القيم إلى حالة من الممارسات الفعلية في العلاقة بين السلطات والمؤسسات والتكوينات الجمعية والسياسية وكل ما يعبر عن شأن التعددية وإمكانات إدارة التعددية والاختلاف، إن منظومة القيم هذه تتحول من كونها قيمة عامة لتعبر عن قيم الدستورية لا تصاغ وحسب في الديباجات ولكن يعبر عنها في بناء المؤسسات والآليات وصياغة السياسات.

غاية الأمر في ميزان القيم أن تُشكل منظومة القيم تلك متفاعلة مع تلك الحالة الدستورية فتعبر عن روح جديدة تشكل ما يمكن تسميته إستراتيجية دستورية ممكنة تتسم بالرصانة في الصياغة وبإمكانات الفاعلية في ترجمة الحالة الدستورية إلى طاقة مجتمعية وسياسية فاعلة بحيث تشكل هذه الطاقة الإستراتيجية أهم مسارات الانتقال في مستوياته المختلفة سياسية كانت أم مؤسسية أم مجتمعية. الإستراتيجية الدستورية في هذا المقام إنما تعبر عن دستور البناء وفي فنون البناء والبنائين يسمى الضابط والناظم لعملية القياس بالميزان والدستور، ونظن أن هذه الاستعارة لها ما لها من دلالات في مقام ضبط إيقاع الحياة السياسية وموازينها وتوازناتها.

الديمقراطي لا بد أن تتعرف على قانون غاية في الأهمية وهي أن الانتخابات في التحول الديمقراطي المستمر والمستقل غير الانتخابات بعد حالة ثورية وأن الداعي الثوري الذي يُنشئ دستوراً جديداً إنما يتحرك في مسارات مختلفة ومتميزة عن تلك الحالات التي يمكن أن ينتج فيها الدستور لدواعٍ أخرى غير الثورة. غير أن ذلك لا يستبعد الاستفادة من الخبرات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالدستور<sup>(٢٧)</sup>.

وفي هذا المقام، يجب التوقف عند هذه الأمور التي شهدتها الثورة المصرية إبان تسيير المجلس العسكري لمرحلة انتقالية تداخلت فيها المصالح والمواقف التي كانت مدخلا لصناعة حالة استقطابية في إطار من صناعة الفرقة والفوضى، إن هذا الأمر الذي يتعلق بمسار التعديلات الدستورية على دستور ١٩٧١ كان هو الطريق المقرر سلوكه بعد تعليق العمل به، ولكن حال السجال السياسي بدأ يتطرق إلى شعارين متضادين بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية ما بين فريق ينادي بالدستور أولاً وفريق آخر ينادي بالانتخابات أولاً، وبدت هذه الخلافات بين القوى السياسية لتعبر عن أهم مشهد من مشاهد الفرقة والاستقطاب في الحياة السياسية بعد استفتاء مارس ٢٠١١.

وفي هذا المقام يبرز لدينا عدة أمور ترتبط بهذه الحالة الدستورية من أهمها الوعي بطبيعة الدساتير الانتقالية، وكذلك التحسب لما يمكن تسميته البيئة الاستقطابية، والوعي بمتطلبات العملية الدستورية وإمكانات التحليل الدستوري لهذه المراحل المختلفة التي ارتبطت بالصناعات الدستورية<sup>(٢٨)</sup>.

إن الأمور التي تتعلق بمن يصنع الدستور والأدوات التي يمكن أن تقوم بذلك إنما تشكل أحد أهم المستويات التي تتعلق بالصناعة الدستورية، ومن الواضح في هذا المقام أنه يمكن الإشارة إلى أن الدستور قد وقع بين لجنتين (لجنة التعديلات الدستورية) وجمعتين (الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الأولى والثانية) واستفتائين (الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١ والاستفتاء على وثيقة مشروع الدستور ديسمبر ٢٠١٢): هذا المسار الذي عبر عن مسيرة الصناعة الدستورية في بيئة من الاستقطاب سادت وعمت ما أنتج دستوراً خارج أرضية الاتفاق والتوافق والوفاق.

١- الدستور والحوار المستدام: الطريق الدائم لصناعة الثقة من خلال تفعيل وتكامل المسارات:

منظومة خماسية أراها شديدة الأهمية في أي عمل سياسي: هي أن الاختلاف سنة كونية كلية، والتعدد حقيقة حياتية، والتعارف عملية ضرورية، والتعايش ضرورة مجتمعية، والحوار واستدامته آلية فاعلية. لكي تحقق العملية الحوارية أهدافها وتؤدي أكلها وتستثمر كل مسالكها وأدواتها، وتسعى

وواقع المدينة لم يكن كذلك كونه يشتمل على غير المسلمين ولوجود واقع آخر يميز التجربة الإنسانية في أبعادها العقدية والاجتماعية، وهنا فإن لوازِم المشروع السياسي المراد تأسيسه من خلال هذه التجربة الإنسانية تقتضي إيجاد رابطة أعم تصدق على واقع المدينة المتنوع والمتعدد في أطرافه وألوانه المجتمعية والعقدية، وهذا ما فعله الرسول «صلى الله عليه وسلم» عندما عقد اتفاقاً مع المسلمين وغير المسلمين، عرف باسم (صحيفة المدينة)، فكان بحق أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة المسؤولة<sup>(٢٩)</sup>.

وهكذا عُدَّت صحيفة المدينة أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة العضوية بين أفراد الجماعة السياسية وضمنت الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرقية وأنها عقد مواطنة متقدم على عصره بين رأس الدولة ومن معه من المسلمين، وبين سكان المدينة من أهلها الذين لم يدخلوا الإسلام بعد<sup>(٣٠)</sup>. إنها وثيقة دستورية أسست لوضع تغيير جذري بعد هجرة النبي عليه الصلاة والسلام تحركت صوب صناعة الإجماع السياسي وحركة التوافق السياسي.

في هذا المقام يجب أن نتوقف حول ما يمكن تسميته الذاكرة الدستورية في الخبرة المصرية بما تشكله هذه المحطات من تكريس لمثل هذه الأطر الدستورية في الحياة المصرية لتعبر في ذلك التطور عن حالة من رصيد الذاكرة الحضارية والسياسية في مجال بناء الدستور وصناعته وصياغة الدستور وحبكته بحيث تشكل السياقات التاريخية أحوال يجب أن نتوقف عندها في إنتاج الدساتير وما يتعلق بها في الإسهام في ديناميات الحياة السياسية وتفاعلاتها. إن الذاكرة الدستورية وارتباطها بالثورات إنما تعبر عن حالة غاية في الأهمية حينما نربط بين الوثائق الدستورية والثورة العربية ودستور ١٩٢٣ وثورة ١٩١٩ ودستور ١٩٥٤ المخدول الذي ارتبط بحركة يوليو<sup>(٣١)</sup> وكذلك الدستور الذي خاضت حوله الاتجاهات السياسية معارك كلامية في خطاباتها حتى ولد هذا الدستور الأخير في ديسمبر ٢٠١٢، إن هذه الذاكرة الدستورية الممتدة إنما تعبر عن معانٍ كثيرة يجب التوقف عليها لتفهم تلك المسارات الدستورية التي ارتبطت في النهاية بمحطة الثورة في ٢٥ يناير<sup>(٣٢)</sup>.

### ثانياً: المرحلة الانتقالية، والمسألة الدستورية:

ارتبط الدستور المصري الأخير بعملية أوسع جاءت في إطار عمليات التحول الديمقراطي ومرحلة الانتقال التي ترتبط لزوماً بالحالات الثورية في هذا الإطار، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بعلم إدارة المرحلة الانتقالية ومتطلباته الأساسية<sup>(٣٣)</sup> التي يعد المشهد الدستوري فيها أهم المشاهد بما يعبر عنه من ميزان للحياة السياسية، ولا شك أن عملية التحول الديمقراطي بما تتضمنه من تصور إستراتيجي لحالة الانتقال

فيستحق اسمه دستور الثورة، الذي يعكس معنى الثورة المباركة بدايةً من ديباجته، لأنه ليس وثيقة فحسب تحكم التصورات المتعلقة بنظام الدولة وحقوق المواطنة، بل هو توثيق حقيقي لحدث عظيم ألا وهو ثورة ٢٥ يناير، ديباجته يجب أن تتحدث عن هذه الثورة ودوافعها، والثورة ومكتسباتها، والثورة وحمايتها، والثورة وغايتها، الدستور يجب أن تكون كلماته مسكونة بروح هذه الثورة وشعارها الأساسي العبقري عيش، حرية، كرامة إنسانية، عدالة اجتماعية، فتخرج كلماته ومواده ومنذ الديباجة تعيد الاعتبار لثورة، قام البعض عن عمد بتشويهها أو بالتشويش عليها.

- أما السبب الثاني: فهو يتعلق بوظيفة الدستور ومقاصده الكبرى، وثورة مباركة توحى بأن هذه الثورة هي المناسبة الكبرى لبناء تعاقد سياسي ومجتمعي جديد، تعاقد يولد من رحم كل الأسباب الدافعة والعوامل الداعية لقيامها، وأحوال انقلبت عليها من استبداد مقيم وفساد عميم وظلم أثيم، فالتعاقد السياسي والمجتمعي الجديد أمر تفرضه الثورة بكل معانيها، وكل مبادئها، وكل مغازيها، لا يعقل بعد ثورة سيسطر التاريخ قيمها وقيمتها، أن تسير على منوال قواعد عتيقة ونظم قديمة شكلت مسيرة ظلم وظلام. وهذا التعاقد أيضاً كاشف عن حركة التيار الأساسي في الأمة الذي ينهض بها وينهض لها، فلتتم أصول جماعة وطنية ونسيج مجتمعي يحرك الطاقات ويجمع الفاعليات ويستثمر الإمكانات ويشكل منظومة القيم والمقاصد والغايات<sup>(٣١)</sup>.

هناك أمران يجب التوقف عندهما: الأول، يتعلق بضرورة صياغة البنيان والكيان الدستوري على قاعدة التعاقدية منذ تشكيل الجمعية التأسيسية، وحتى خروج وثيقة الدستور المستهدفة بعملية استثنائية، وكأن الأمر يدور بين تعاقدية صغرى (الجمعية التأسيسية) وتعاقدية كبرى (الشعب وطاقاته التنوعية)، وكل من التعاقدية الصغرى والكبرى يجب أن تستند إلى أصول المراعاة والاختيار والتمثيلية، قاصدة إلى قواعد التأسيس من غير التفاف أو لبس أو تلبيس. وليس لأحد أن يحتج أنه لو أن هناك بعض العوار في الشكل والتشكيل لجمعية تأسيسية تضع وتصنع الدستور أمر من الممكن أن نمره، ونسبنا أن الشكل والتشكيل هما اللذان يحددان الشاكلة الدستورية.

إن الحديث عن تشكيل الجمعية التأسيسية المتوازن في إطار تشكيل التمثيل ليس تزييداً أو تعنتاً، بل هو من صميم ابتداء التعاقدية في العملية الدستورية ولا يصح أن يُبنى الدستور على عوار حتى ولو كان كامناً أو مستوراً، من هنا كان اتفاق الجبهة الوطنية مع الرئيس في اتفاق فيرمونت في يونيو ٢٠١٢ قبيل إعلان نتيجة انتخابات الرئاسة في جولتها الثانية،

حديثاً لتحقيق غاياتها وأهدافها، خاصة مع وجود حالة من الفرقة والاستقطاب، حالة من الاستبعاد والاستعلاء، حالة من الاستكفاء والاستغناء، حالة من المغالبة والاستقواء، حالة من التربص والاستعداد، فإن الشروع في انطلاق حوار بناء الثقة هو البداية الحقيقية لأي عملية إقلاع حوارية حقيقية. وبناء الثقة يستند في جوهره إلى قاعدة رصيد الثقة في المجتمعات الذي يحرك كل العلاقات والسياسات والاستراتيجيات في مساراتها السوية لتشكل عنوان الإنجاز والفاعلية، رصيد الثقة هو الضامن لتأسيس شبكة علاقات مجتمعية وسياسية رصينة ومكينة، تحقق عائداً سياسياً ومجتمعياً كبيراً من دون تكلفة تذكر محققة أعلى معدلات الاقتصاد السياسي لعمليات الحوار وتأثيرها، إن التوافق السياسي الناتج عن هذه المسارات الحوارية تكلفته رخيصة جداً بينما عائده السياسي والمجتمعي والتنموي عظيم ومتسع وكبير.

الحوار المستدام مسألة ضرورية ونحن نتحدث عن المسألة الدستورية والعمليات الحوارية، وكيف يشكل الحوار حول الدستور بداية فاعلة لتأسيس مختبر ومعمل التوافق المجتمعي والسياسي، وكيف تشكل الجمعية التأسيسية فيه مدخلا لبناء التوافق بعد أن ظلت مقاماً للاستقطاب والتنازع، إن الجمعية التأسيسية كيان مؤسسي محدد ومؤقت، إلا أنه في ذات الوقت يشكل وبما يرتبط به من إصدار وثيقة دستورية تعاقدية وتوافقية.. وعاءً مفتوحاً لتلقي المقترحات والرؤى بل الصياغات من داخل الجمعية ومن خارجها، لتقوم بعملها في الترتيب والتصنيف، والدراسة والفحص بما هو جدير بالمناقشة والحوار والاعتبار<sup>(٣٢)</sup>.

إن حوارات الفاعلية بنية تأسيس وقدرات وشروط، وهي التي يمكن أن تجعل من الثورة المصرية تكمل سجل حضارتها وتميزها وسلميتها خروجاً على كل أشكال الأمراض الحوارية والتدرب على التخلص منها، نماذج المغالبة لا تقيم حواراً، نموذج العبد والسيد لا يقيم حواراً، مناخ وحركة الاستقطاب لا يقيم حواراً ولا يبني خياراً ومساراً، كل ذلك لا بد أن يستثمر القاطرة الحوارية والرافعة التوافقية. إنه حوار الدستور الذي يستطيع أن ينجز كل ذلك، وهو الذي سيحدد مستقبل العملية الحوارية والحالة الثورية، الحوار في معمل الدستور أعظم استثمار<sup>(٣٣)</sup>.

٢- الدستور مختبر الحياة السياسية: القدرة على التصحيح الذاتي من خلال تكامل المسارات:

العلاقة بين الدستور والثورة علاقة ذات أهمية متميزة وذلك لسببين:

- الأول: رمزي يتعلق بالثورة ذاتها، باعتبارها حالة فارقة بين عصريين وبين مسيرتين، الدستور يجب أن يمثل الثورة



إن حديث المساجلات والتنازعات والمساومات مرفوض في وثيقة دستور الثورة، إن الدستور لا يحتمل ميكافلية أحد، ولا هيمنة فصيل على وثيقة وطن يجب أن تخاطب كل أحد، وأخطر من هذا كله أن يفترض أحد أن وثيقة تحمل عقداً مجتمعياً في داخله وأبناؤه وقواه وأطرافه لا يمكن أن يتدخل فيه أي أحد<sup>(٣٤)</sup>.

كما أن هذا الشعب بعد ثورته لن يطلب معونة خارجية في تقرير مساراته وخياراته، حتى ولو كان ذلك ضغطاً، إن هذا الشعب ملك أهليته الكبرى بثورته لن يقبل استدعاءً خارجياً لأحد أو وصاية من أحد، ولا يمكنه أن يقبل تدويل ما هو داخلي. إن اختبار الدستور هو اختبار لنا جميعاً..

### ٣- الجمعية التأسيسية للدستور وإطار الجماعة الوطنية، وحركة الجامعية وصناعة التوافق: التوافق لا يزال ممكناً في إطار تكامل وتفاعل المسارات:

ذلك حيث ضرورات إدارة المرحلة الانتقالية وخطورة هذه المرحلة وضرورة تأسيس علم لإدارة هذه المراحل خاصة فيما بعد قيام الثورات، وإدراك أن صناعة التوافق فن وعلم تتحقق فيهما عناصر الوعي الرشيد وقدرات السعي السديد، وأن معاني الصناعة تتطلب أصول فهم هذه الجماعة، في ثوبها الوطني وفي تشكيلاتها السياسية، وأن حركة الجماعة نحو جامعية حقيقية إنما هو مسلك يجب أن يكون محدداً واضحاً، جلياً بئناً، فاعلاً ناجزاً، تقوم أولى أبعدياتها على قاعدة من إدارة التعدد والتنوع والاختلاف أيًا كانت تجليات هذا جميعاً، لأن هذه الأمور إنما تكون بمثابة مختبرات وتجارب ضمن معامل تجريبية للوطن والمواطنة، تؤكد معناها وترسخ مبنائها وتسدد مقاصدها ومبتغاها.

وظل الأمر يدور ضمن خماسية يمكن تسميتها «خماسية الاختلاف» -سبقت الإشارة إليها- تفعل فعلها في الثقافي والمجتمعي والسياسي على حد سواء، فهي أقرب إلى منظومة قيم لا يجوز التفريط بها أو الغفلة عنها أو إهمالها لأن لذلك آثاراً ومآلات على خريطة المجتمع وتكويناتها وحقيقة الثورة ومكتسباتها. وبذلك يتحقق في الاجتماع كل عناصر مرجعيته وشرعيته وجامعيته وتجده ودافعيته وفي النهاية تتوج أصول تأثيره ونهوضه وفاعليته<sup>(٣٥)</sup>.

إن ثورة ٢٥ يناير غماراً وثماراً هدفت ضمن ما هدفت إلى تأسيس عقد سياسي ومجتمعي جديد، يتواءم مع أصولها ويستلهم جوهرها وروحها، ويتناسب مع مقاصدها ومكتسباتها وغاياتها. تخرج من مؤسسات «كأن» الذي أراد النظام البائد أن يغطي بها استبداده ويمكن من خلالها لفساده، ويحقق بها مصالحه الأنانية ومراده. إنها مؤسسات رسخت للإذعان أركانها، ولهندسة الموافقة والرضا الكاذب لزبائنه وأعوانه.

بالسعي الفعال في إرساء تشكيل متوازن، طورت فيه الجبهة رؤية أقرب ما تكون إلى العدالة والتمثيل، ولو في حده الأدنى المقبول والمعقول. وليس من المقبول أو المعقول أن تصاغ جمعية تأسيسية في طبيعتها الثانية على بعض منوال الأولى، حتى ولو أن العوار يسير وليس بالكثير، إن التوافق الابتدائي التمثيلي في بنيان التشكيل وكيان التمثيل قاعدة لا يجوز التغاضي عنها أو المرور عليها إعراضاً وتغافلاً، بل يجب أن يكون محل اجتهاد وجهد تعاقدية وتراض مجتمعي أكدت فيه الجبهة عدة مسارات مهمة (الإحلال الجزئي من الاحتياطي) إعمالاً لقاعدة التمثيل (الجبر الاحتياطي)، الهيئة الاستشارية الفنية الفاعلة من علماء القانون والسياسة المعبرين (الجبر الاستشاري)<sup>(٣٦)</sup>.

**الأمر الثاني:** وهو مشتق من الأول، وهو يحرك قاعدة أخلاقية وقيمية أساسية، مفادها أن المراضة والتراضي والاختيار والتمثيل كمدخل للاتفاق والتوافق الجمعي لا يحتمل المزايدة أو المقايضة، ولكن التوافق حركة تشاور مجتمعي تؤصل معنى الشراكة والاستهام في سفينة الوطن. هذا بيت القصيد، إن اختلاف أهل سفينة الوطن يحتاج منهم أن ينظموا تعددهم ويديروا خلافاتهم، إن الإرادة في التفاعل والإدارة في التعامل مع الاختلاف عملية سياسية وداخلية ومن ثم صار من الواجب على أن تعرض بالنقد لآراء تتضمن الاستدعاء وقد يكون مقدمة لاستدعاء خارجي، أهمهم أن العلاقة بين الداخل والخارج ليست انفصالاً، ولكن استدعاء الخارج في مسار تعاقدية لوثيقة دستورية مجتمعية وسياسية أمر لا يدخل في دائرة المقبولية أو المعقولية، تحت دعوى أن الدستور ليس مسألة داخلية فقط أو أنه واجبنا التحرك الدولي ومن الآن مع منظمات دولية وبرلمانات ومجتمع مدني وإعلام، أملاً في تكثيف الاهتمام والضغط الدولي لمساعدتنا في الدفاع عن دستور عصري ويتبع هذا توظيف القلق الدولي، الحكومي وغير الحكومي، للضغط على الإسلام السياسي للكف عن تلاعبه بالحقوق والحريات وبهوية الدولة. واجبنا أن نتواصل مع المجلس الأممي لحقوق الإنسان (جنيف) مع البرلمان الأوروبي، مع برلمان عموم إفريقيا، مع برلمانات الولايات المتحدة وأوروبا... وأن ندعوها جميعاً لدعم موقفنا من الدستور وللضغط على قوى الإسلام السياسي الحاكمة في مصر. هذه الدوائر والجهات جميعاً تريد لمصر أن تلتزم بالعهد والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأن تضمن بها المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وهنا تحديداً مدخلها للضغط على جماعة الإخوان وحزبها ورئيسها. ذات الدوائر أيضاً، خاصة البرلمان الأوروبي والكونجرس الأمريكي، تستطيع الضغط على حكومات دولها لإرسال رسالة واضحة للرئيس مرسي ولأحزاب الإسلام السياسي مؤداها أن الدعم الاقتصادي والمالي مرتبط بإجراءات بناء الديمقراطية وفي المقدمة منها إنجاز دستور عصري يضمن الحقوق والحريات ومدنية الدولة<sup>(٣٧)</sup>.

والشعب، في عملية ترحيل ونقل لإدراكات الناس عن عملية التشكيل، وهذا أمر يجعل من الارتباط الواسل، والدائم المستقر والمستمر بين المدخل والمخرج بين التمثيل وصياغة الدستور عملية متكاملة إن أصابت توافقاً في الأولى، فهي لبلوغ التوافق على المتحصلات والنتائج والمخرجات أقرب وللرضا أنسب، والمجتمعات القوية هي التي تملك أجهزة للتصحيح الذاتي والنقد الذاتي والتقييم الذاتي.

ومن ثم فإن تشكيل الجمعية تأسيسياً يجب أن يرتبط بالهدف منها وطبيعة أدوارها، والمجتمعي يجب أن يكون بسعة المجتمع، والسياسي يتبع بمرجعية المجتمع والجمعية، فيتحرك الناس في عمومهم إلى التوافق والتراضي.

٤- إن مثلث السلطة والمسئولية والمساءلة مثلث البديهية المجتمعية والسياسية والتعاقدية إن زادت السلطة واتسعت مساحتها، اتسعت مساحة المسئولية، وامتدت اليات وأشكال المساءلة، إنها الأمور التي تتصرف فيها الكيانات الكبار كباراً.

٥- القضية الخامسة تتعلق بخطاب الاحتكار السياسي، وهو خطاب يقود لزوماً إلى حالة الاستخفاف، وهو أمر نربأ به أن يكون خطاباً سياسياً أو عملاً مجتمعياً، وما أمر المخلوع والنظام البائد برشيد، فالمحتكر في السياسة والمجتمع والاقتصاد ملعون، وصناعة التوافق لا تعرف الاحتكار أو التلويح به، ولا التنافي والاستبعاد أو الترويج له.

٦- القضية السادسة تتعلق بخطاب التوافق والتراضي ضمن آلية حوارية ومجتمعية وليس خطاب التحدي والتعدي، لأن في الخطاب الأخير؛ ضيق في ممارسة لا بد أن تتسع، وتآزيم للمواقف لا بد فيه لكل رأي أن يستمع. إن خطاب أننا ماضون فيما نحن فيه، ولن نلتفت إلى هذه الآراء، وأن هذا يحدث في كل مرة وبعدها يستبين للجميع الحكمة المقطرة وراء كل موقف، وأن رأي هذا الفصيل أو موقف تفكيره هو الأصوب والأصح والأصلح. ولكن هذا الخطاب قد يتناسى أن هذه النوعية منه لا تصلح مطلقاً لصياغة دستور هو في قواعد الاجتماع والتمثيل والجمعية عقد لا يجب أن تشوبه أي شبهة إكراه أو ضغط بمنطق.

٧- القضية السابعة وهي الأخطر على الطبيعة التعاقدية «لمدنية واجتماعية الدولة»، وهي الاحتكام للعسكر، واستمرار دعاوى بإمكانية استدعائهم إلى صدارة المشهد والاحتكام لهم من قوى سياسية (مدنية وديمقراطية)، ومن ثم فإن كل خطاب أتى هكذا على لسان أي قوى سياسية خاصة الليبرالية منها هو في حقيقة الأمر من الخطاب الذي يشكل

والدستور هو ترجمة حقيقية لهذا التعاقد السياسي والمجتمعي الجديد، بل هو العنوان الأبرز في صناعة الجمعية والفاعلية، والجمعية التأسيسية هي المختبر الحقيقي لتشكيلا وتكويناً وتمثيلاً في إدارة المجتمعات والتعامل مع الاختلافات وتمثيل التنوعات. وسعة المجتمعات إنما تتمثل في حكمة عقولها واتزان سلوكها ووضوح مساراتها.

إن خطاب الاستقطاب حول الجمعية التأسيسية للدستور هو مقدمة واستدعاء لخطاب استقطاب أوسع<sup>(٣٦)</sup>، حول القضايا المحورية التي يمكن أن يتضمنها الدستور، وتحري الدقة في هندسة الصياغة الجماعية والمجتمعية لجمعية الدستور.. هي المقدمات اللازمة للصياغة الفنية الوطنية للدستور الذي يوضع لشأن جماعة وطنية تمتد أجيالها وأجيالها ومجالاتها «ضعوا دستوركم لزمانكم وزمان غير زمانكم» حكمة مقضية، وقاعدة مرعية، وتعاقدات ظاهرة أو كامنة مرضية لا منسية.

ومن هنا، فإن الجماعة الوطنية ترتبط بأكثر من قضية تحتاج إلى بيان خاصة فيما يتعلق بالمسألة الدستورية وصياغة الوثيقة الدستورية التي أشرنا إلى أنها أكبر من أن تكون مسألة فنية<sup>(٣٧)</sup>:

١- قضية الأقلية والأغلبية في تشكيل الجمعية، والصدع بها في الخطاب وفي كل نقاش أو حوار، الأقلية والأغلبية مبدأ نظامي سياسي، يكون مستساغاً في أمور البرلمان، ولكن ليس في كل أمر وأن، وأن هذا المبدأ إذا صلح في ميدان السياسة، فإنه أخطر أن يطبق على كيان المجتمع وخرائطه وغايات توافقاته، الأغلبية والأقلية في صياغة المجتمعات لا تصلح، لأن لغة المجتمع النسيج الواحد وخماسية الاختلاف السابق التنويه إليها، ولا تستخدموا المبادئ في غير أوانها أو في غير مقامها، لأنها تستحق أن تتكامل فيها أصول الصدق وحقائق العدل.

٢- القضية الثانية قضية التمثيل، وهي من القضايا التي يجب أن نميز فيها بين سياقات، فالتمثيل ليس سياسياً فحسب، بل هو في امتداده يجب أن يكون مجتمعياً، بشكل التمثيل السياسي فيها أحد أدواته ومسار فاعليته. لكن للتمثيل خرائط شتى كان من الواجب مراعاتها في التشكيل والتكوين لجمعية تأسيسية، فهناك تمثيل مجتمعي، ومؤسسي، ومهني، ونوعي، وجغرافي وإقليمي وإثني، وثقافي، وديني... وغير ذلك من تنوعات اجتماع البشر ومدنية مجتمعهم وتفاعل أحوالهم وأمورهم. وفي جمعية تأسيسية للدستور فإن التمثيل المجتمعي أوجب وأرحب.

٣- القضية الثالثة قضية المدخل والمخرج، إذ يقول البعض مدافعاً أو مناجراً عن الجمعية وتشكيلها بأن العبرة ليست بالتشكيل والتكوين والتمثيل، ولكن العبرة بالمنتج وصياغة الدستور النهائية والذي سيرضي جميع الناس والمجتمع

بين صناعة سياسات فائض الكلام من السلطة والمعارضة حول مناقشات لوثيقة الدستور والاستفتاء عليها وبين استفتاء بلا ونعم، وبين أوصاف لهذه الوثيقة تتعلق بوصفها بأنها «أسوأ وثيقة دستورية تشهدها مصر» وبين خطاب من الموالين بأن هذه من «أفضل الوثائق الدستورية في العالم بل في التاريخ»، وهذا يطالب بتمرير الدستور وذلك يطالب بإسقاط الدستور، وما بين لغة التمرير والإسقاط، ما بين كل ذلك ضاعت الاستحقاقات ولم يعرف كل فريق أن «لا» لها من الاستحقاقات وأن «نعم» عليها من الواجبات، وظل هؤلاء يديرون معركة كلامية حول التعديل والتأويل، بينما استحقاقات «لا» إنما تعبر عن عمليات تعديل أساسية للدستور، وعمليات تأويل أساسية تتعلق بسياسات كلية أشار إليها الدستور، ووجب على المعارضة أن تعرض فيها رؤى متكاملة وبدائل متنوعة، أما هؤلاء من فريق «نعم» خاصة السلطة فإنهم لم يقدموا رؤى التفعيل الأساسية للتشريعات والمؤسسات والسياسات التي تشير إليها الاستحقاقات في مواد الدستور، بين هذا وذاك ظل التراشق حول الدستور تراشقا كلاميا حتى بعد الاستفتاء عليه ليعبر هذا المسلك عن ذات المسار في سياسات الفشل وأزمة الوطن<sup>(٣٨)</sup>.

وفى إطار من «زهيمر الدستور» كصيغات تشكل المجتمع وإمكانات بناء مساراته السياسية يبدو الدستور عملية مهمة لا تقترب بعمليات تمرير في استفتاء، لكنها ترتبط بعمليات تفعيل بأرض الواقع ومن هنا يبدو هذا الزهيمر الدستوري بعدم متابعته في مساراته المتنوعة من التعديل والتأويل والتفعيل<sup>(٣٩)</sup>، أتت الوثيقة الدستورية للتعبير عن حالة عدم اليقين والثقة حتى على الرغم من الاستفتاء على الدستور ونتائجه<sup>(٤٠)</sup>.

### ثالثاً: الإشكالات والفجوات في الصناعة الدستورية تؤكد ضرورات جبر الدستور من خلال تكامل المسارات:

يمكن الحديث عما يمكن تسميته الإشكالات الدستورية من جراء التعرف على اتجاهات الخطاب الاستقطابي حول الدستور سواء تلك الإشكالات التي تتعلق بالتأسيس أو بالصياغة أو بقابليات التطبيق، فضلاً عن ذلك الحديث عن الفجوات المتعلقة بالصناعة الدستورية بما تمثله من تحديات حقيقية للعملية الدستورية في هذا المقام:

- الفجوة التي تعلق بخطاب المرجعية والهوية.
- الفجوة التي تعلق بخطاب الشرعية بين الدستورية والثورة.
- الفجوة التي تعلق بخطاب التشاركية والشراكة في عملية الصناعة الدستورية.
- الفجوة التي تعلق بإشكالات الجامعة في الحياة السياسية وما أثارته من صعوبات حول التوافق والقدرة على التمكين

مراعاة سياسية لا تُحتمل مجتمعياً أو سياسياً، ولا تتعرف أن أصول الليبرالية في رفض دولة العسكر كما هو في رفض الدولة الدينية، وعلى الجميع أن يتعرف على أصول إدارة الاختلاف والتعدد بما لا يكر على أصول المجتمع وتنوعه والوطن ومدنيته.

٨- القضية الثامنة أن الخروج من أسر خطاب التبني والتجني بالنسبة للجمعية التأسيسية للدستور من الأمور التي يجب أن نسعى إليها، لأن الوطن والثورة لا يحتملان السجال السياسي المرهق والمراهق، وإن لخطاب النضج السياسي والمجتمعي مفرداته وسماته وتوجهاته.

٩- أما القضية التاسعة، فهي الحديث عن أن الشعب سيستفتي على الدستور في نهاية المطاف، وهذا كلام يمويه على الحقيقة المتعلقة بالتوافق والتراضي المجتمعي، فإن الاستفتاء بالجملة على الدستور لا بد وأن يسبق بصناعة توافقية ثقيلة، حوارية يجتمع فيها القاصي والداني، ويجد كل فرد فيه نفسه وتمثيله بين حروف الدستور وسطوره، فقوانين الاجتماع والجامعة أمضى، وليس لأحد استخدام آليات في مقام سد الخانة أو التغطية على خيارات أو قرارات، فلتوافق سننه وألياته وقدراته وغاياته.

١٠- وفي ختام تلك القضايا تأتي القضية العاشرة التي تؤكد أن الدستور لا وجهاً للاستعجال في صياغته طالما كانت هناك الفرصة لإحداث حالة من التوافق عليه، وأن التأييد فيه حركة فاعلة راسخة يتسع فيها المقام لصناعة التوافق المجتمعي والسياسي، ولتخرج الجمعية التأسيسية من تصنيف الفئات إلى متغلبة، أو متقلبة، أو مهددة، أو مستبعدة، فأين أهم فئة في هذا المقام وهي الوساطة الواصلة، العادلة بميزان المجتمع والاجتماع والجامعة، آلية يجب أن تصنع في عمليات التصالح والتوافق السياسي والمجتمعي.

يجب علينا ألا نقف عند ولادة الدستور بأي شكل كان من دون التعرف على السياقات التي أحاطت بعمليات صياغته والعمليات التي ارتبطت بطريقة إخراجها، ذلك أن الدستور يجب أن يرتبط بمسارات التبرير والتمرير والمواد والصياغات والاستفتاء عليه، وهذا لا يكون من دون الحديث على ما أسميناه في بداية هذا البحث بالصناعة الدستورية بما تحمله من إمكانات متنوعة وخرائط متعددة وبما يؤكد أن الصناعة للدستور يجب أن تكون صناعة مجتمعية وسياسية تقوم على قاعدة من التوافق السياسي والمجتمعي، فضلاً عن ذلك فإن هندسة الدستور في هذا الإطار إنما يتضمن إشكالات غاية في الأهمية يجب التوقف عند فصولها وأبوابها والمواد المتعلقة بالصياغات والإحالات.

تؤثر به على أن الانقسام والاستقطاب هو العلامة المميزة للتصويت على الدستور<sup>(٤١)</sup>.

إذا كانت هذه هي الدلالة الأولى فإنها تتعاقب مع دلالة ثانية تتعلق بتآكل القوة التصويتية من مجمل الهيئة الناخبة فيما يمكن تسميته بنسبة المشاركة، فقد كانت نسبة المشاركة على حافة ثلث الهيئة الناخبة وهي نسبة تآكلت من حيث درجة المشاركة، وهي بذلك تقل عن نسبة المشاركة الإجمالية في الاستفتاء على الدستور الجديد عن تلك النسبة في الاستفتاء على التعديلات في مارس ٢٠١١ من قبل المجلس العسكري والتي وصلت نسبة المشاركة فيها إلى ٤١٪، وهي أيضاً تقل عن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٢ والتي بلغت نحو ٥٠٪، وقلت كثيراً عن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب والتي جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وحتى ١١ يناير ٢٠١٢ والتي بلغت نسبة المشاركة فيها ٦٠٪، بينما كانت النسبة الأدنى نسبة المشاركة في انتخابات الشورى التي جرت بين ٢٩ يناير ٢٠١٢ وحتى ٢٢ فبراير ٢٠١٢ والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها حاجز الـ ١٠٪.

هذه النسب من المشاركة تدل وبشكل قاطع على تراجع هذه النسبة التي تؤكد تآكل نسبة المشاركة في عملية التصويت، وأرى أن ذلك كان رأياً من هذا الشعب حينما قدم هذا الاحتجاج السلبي على ذلك الاستقطاب والانقسام والتراشق ما بين السلطة والمعارضة، وما بين الجماعة والجبهة، هذا الاحتجاج السلبي يؤشر عن رفض هذا الشعب لهذه الممارسات التي تتعلق بحال من الفرقة والشجار بين القوى السياسية المختلفة، وهو بذلك قد أكد اعتراضه على شكل السلطة في أدائها السياسي وكذا اعتراضه على المعارضة في ممارستها التي قامت على قاعدة من المواقف المتصلبة والمغلقة<sup>(٤٢)</sup>.

ومن نا نرى من الضروري أن تتعرف السلطة والمعارضة معاً على هذه الرسالة من هذا الشعب الذي سئم من عمل الاستقطاب ومن حال الفرقة ومن عبث الانقسام، ذلك أن هذا الشعب شكل بطاقاته في عملية المشاركة تزايد في نسبة هذه المشاركة والتي وصلت في أقصاها إلى أكثر من نصف الكتلة الانتخابية سواء كان ذلك في انتخابات مجلس الشعب أو في انتخابات الرئاسة، وذلك يدل وخاصة إذا كان الاستفتاء يتعلق بدستور أعقب ثورة - وهو بمثابة عقد اجتماعي ومجتمعي وسياسي جديد ما يستأهل من هذا الشعب حالة من المشاركة الفعالة يجب أن تزيد على تلك النسبة في اختيار الأشخاص، وإبداء رأيه بشكل قاطع في هذا التعاقد السياسي والمجتمعي - يدل للأسف أن الدستور واحدة من المناسبات التي مورس

لتماسك الجماعة الوطنية متمثلاً في التمكين للتيار الأساسي في الأمة.

- الفجوة التي تعلقت بإمكانات التطوير والتجديد بما عكسته من إشكالات تتعلق بإمكانية مواكبة الحالة الثورية وبما تشكل عناصر الدافعية التي يمكن أن تحرك طاقات الصناعة الدستورية في سياق عمليات حقيقية لبناء الأمة والدولة.

- الفجوة التي تعلقت بشروط الفاعلية التي يمكن أن تحقق تلك القيمة المضافة من الصناعة الدستورية للحياة السياسية، وهو أمر يتعلق في هذا المقام بمسارات الفاعلية الحقيقية لهذا الدستور في إطار التفكير بالاستحقاقات الدستورية العاجلة والأجلة.

إن دراسة هذه الفجوات إنما يجعل الدستور مجرد نص لا يرتبط بعملية حقيقية في الدسترة بالتمكين لقضايا متنوعة يجب أن تسهم في بناء مستقبل مصر الجديدة، وما يعبر أن الدستور وبأى شكل يمكن أن يمثل إضافة حقيقية ويمكن أن يمثل عبئاً على المجتمع وتكويناته المختلفة، إن إنجاز المسألة الدستورية يرتبط في هذا المقام بثلاثة أمور غاية في الأهمية نتوقف عندها الواحدة تلو الأخرى لنؤكد أن مسار التمير والتبرير لم يعد يصلح كطريق للتعامل مع حالة دستورية بعد ثورة، وأنه من المهم أن نجعل من هذا الدستور أحد مساحات التوافق المجتمعي والسياسي بحيث تتحقق مسارات الفاعلية الدستورية. حتى بعد صدور الدستور يمكن استدراك معاني التوافقية ضمن تفعيل المسارات الثلاثة: التأويل والتعديل والتفعيل.

## ١- نتائج الاستفتاء حول الدستور تفرض استراتيجية تعدد المسارات وتكاملها:

ظهرت نتائج الاستفتاء وبصرف النظر عن الطعون والانتهاكات المختلفة، وبالافتراض أن عملية الاستفتاء صارت في إطار النزاهة الواجبة والشفافية المطلوبة، فإن على الجميع سلطة ومعارضة أن يقرؤوا نتائج الاستفتاء ليس فقط من خلال أحوالهم أو رؤيتهم المسبقة ولكن عليهم أن يقرؤوا تلك النتائج بعين فاحصة والتي تكمن بين أرقام هذه النتائج رؤية هذا الشعب في العملية بأسرها فيما يتعلق بالدستور وممارسات السلطة والمعارضة معاً، والنتائج تشير إلى أن ٦٣,٨٪ قد قالوا نعم وأن ٣٦,٢٪ قالوا لا للدستور، وهو أمر يدل ويؤشر على أن نعم لم تبلغ حد التوافق المتعارف عليه في هذا المقام بحصول التصويت على الدستور بأغلبية الثلثين على الأقل، والتي تزيد على ٦٧٪، أو تصل إلى الثلثة أرباع أي ٧٥٪ لتشكّل بذلك توافقاً متيناً ورضيماً وتدل عليه، ومن هنا فإن نعم لم تكن بالقوة التي تدل على التوافق، وإن لا كانت من التأثير الذي

ومن هنا فإن هذا الشعب يضع سلطته ومعارضته أمام اختبار حقيقي في ضرورة سلوك كل طريق يخرج به من حال الاستقطاب إلى حال الاهتمام بشئونه وحاجاته الحقيقية، وإلا فإن هذا الشعب سيخرج كارتة الأحمر للسلطة والمعارضة معاً لأنهما أهملتا أحواله، وتلهى كل منهما بصراع سياسي تديره نخبة محنطة على الطرفين، بين رسالة هذا الشعب في حكمته والتي يبدو من البعض يدعوه في كل مناسبة لتصويت ويستدعيه، وإلى هؤلاء الذين لا تعجبهم هذه النسب وهذه النتائج فيتهمون هذا الشعب بتخلفه وجهله، أن الأوان أن تعلم السلطة والمعارضة أنهما اختلفا وتخالفا واقتتلا خروجاً على نص هذا الشعب في مطالبته بأمانه واستقراره ونمائه وحاجاته وضروراته.

## ٢- المسألة الدستورية بين الإعلانات الدستورية والدستور والمسارات المتكاملة:

انتقل الاختلاف على الأداء إلى الاختلاف على الصياغات والأبنية وعلى مواد الدستور وفحوى تضميناته، وبغض النظر عن كل هذه الخلافات والاستقطابات حول المسألة الدستورية والنتائج التي أبرزت أن «نعم» لم تكن بالقوة اللازمة للدلالة على التوافق، وأن «لا» كانت بالقدر الذي أشر على وجود انقسام في هذا المقام، وعلى حوالي ٦٨٪ من الهيئة الناخبة امتنعت عن التصويت في الاستفتاء على الوثيقة الدستورية، ودار حوار استقطابي حول الدستور والحوار الموجود فيه والإيجابيات الموجودة به، ومارس الجميع عملية حوارية حول الدستور استمرت فترة لا بأس بها من الزمن، وامتدت الحوارات لتنتقل إلى شجارات ولغة حادة تبادل فيها الفرقاء الاتهامات وسجلوا الاعتراضات والتحفظات.

وخروجاً عن هذه الحال التي بدت في مطالبات البعض لإسقاط الدستور، وحركة البعض في تمرير الدستور، من الضروري لتأكيد أن التعامل مع هذه الوثيقة يجب أن يتم ضمن مداخل ثلاثة: المدخل الأول هو ما يتعلق بعملية التأويل بالتحديد والتجديد والتسديد والترشيد أما المسار الثاني فهو ما يمكن تسميته مسار التعديل، والذي حدد في التزام الرئاسة بوثيقة للقيام بتعديل لبعض المواد التي لم يحدث عليها التوافق، والمسار الثالث والذي يشير إلى مسالك التفعيل، لتأصيل معنى دستور الحياة ترجمة على أرض الواقع لخرائط الدستور<sup>(٤٦)</sup>.

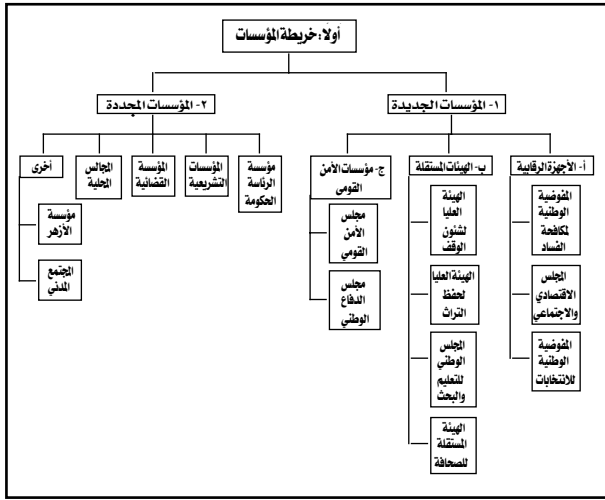
وهو ما يعني ضرورة بناء خريطة متعددة المسالك لبناء ما يسمى الاستحقاقات عامة والاستحقاقات الدستورية خاصة، بما تشير إليه بالتعبير عن المطالب والحقوق والمستلزمات الواجبة التي لم يتم استيفاؤها.

حزمة المؤسسات سواء ما يقوم منها بالتشريع أو ما

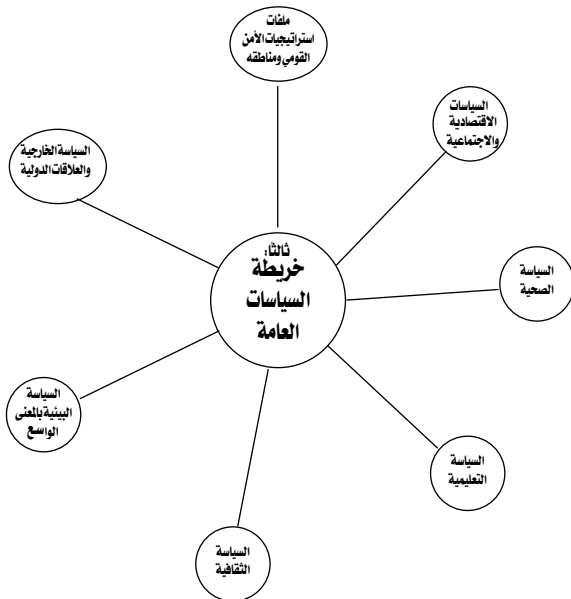
بشأنها الاستقطاب الشديد والانقسام الرهيب، كان ذلك في جمعية تأسيسية في طبيعتها الأولى، ومرة أخرى في طبيعتها الثانية، ووثيقة دستورية دار حولها الجدل وقدمت في النهاية إلى استفتاء وسط بيئة من الاستقطاب وسياق من الفرقة<sup>(٤٣)</sup>.

وأهم رسالة يوجهها الشعب في هذا المقام هو الضرورة الجوهرية التي يؤكد فيها أنه لا يقبل هذا الاستقطاب أو المشاركة فيه سواء أتى ذلك من سلطة وجماعة، أو من معارضة وجبهة، وعلى هذه القوى أن تتعلم من أخطاء ممارستها وأن تمارس أقصى حالات النقد الذاتي الواسع لحركتها وممارستها لأن هذا الشعب أخرج باحتجاجه «الكارث الأصفر» لكلا الفريقين فريق الموالات، وفريق المعارضة، لأن هذه الممارسات قد طالها العنف ليس فقط الكلامي ولكن العنف العضوي الذي سقط بسببه شهداء ومصابون. ورغم ما مارسته القوى السياسية في إطار عقلية حشدية، كل يحاول أن يحشد الجموع من هنا وهناك متصوراً بذلك أنه قد دخل نوعاً من التناز بالخشود والميادين المختلفة ليعبر كل فريق عن حشده واحتشاده متصوراً أنه بذلك قد كسب الشارع، لكن الشعب أراد أن يوجه لكليهما الرسالة الإنذارية باحتجاجه وامتناعه عن الاستفتاء الاستقطابي، ليوجه رسالة أخرى إيجابية إلى كلا الفريقين من ضرورة الخروج من حال الاستقطاب لأن ممارسة سلطة لمسار الاستقطاب هي سلطة في حقيقة الأمر لا يمكن أن تحصل على رضا الشعب أداءً وإنجازاً، وأن اختيار المعارضة طريق الاستقطاب وتغذيته لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينال رضا الشعب، ولا يمكن أن يرضى عن رؤى متصلبة تخرج في النهاية إلى حالة انسداد مقيم وإلى حالة خطاب عقيم<sup>(٤٤)</sup>.

فقبل أن يتوجه هؤلاء إلى تضخيم من قال «نعم» ولا يرى انجرافها فإنه قد أخطأ، وأن هؤلاء الذين يضخمون «لا» إنما لا يعتبرون التأثير الذي صوت بأغلبية غير منكورة لنعم، وعلى هؤلاء أن ينظروا إلى الذين امتنعوا لماذا امتنعوا؟، لماذا تلك الأغلبية الساحقة التي تصل إلى ٦٨٪ أي إلى الثلثين هو الذي يعبر عن حقيقة الاحتجاج على طرفي الاستقطاب وعلى ممارستها أداءً وهدفاً، إن تقاطع هذه الكتل المختلفة والتي تنازعتها كتلة الاستقرار وكتلة المخاوف وكتلة المصالح إنما يعبر عن عدم قدرة النخبة (سلطة ومعارضة) في أن تكسب ثقة أغلب الناس، خاصة حينما يؤشر ذلك في الوجه الآخر على إهمال السلطة والمعارضة معاً لضرورات هذا الشعب واحتياجاته التي تتعلق بقضايا حياته ومعاشه التي تسير من سيئ إلى أسوأ واكتفى الجميع بممارسة صراع سياسي في أقسى حالته، قدم فيه كل منهما بتساهل شديد واستهانة عجيبة قرباناً من خيرة شبابه<sup>(٤٥)</sup>.

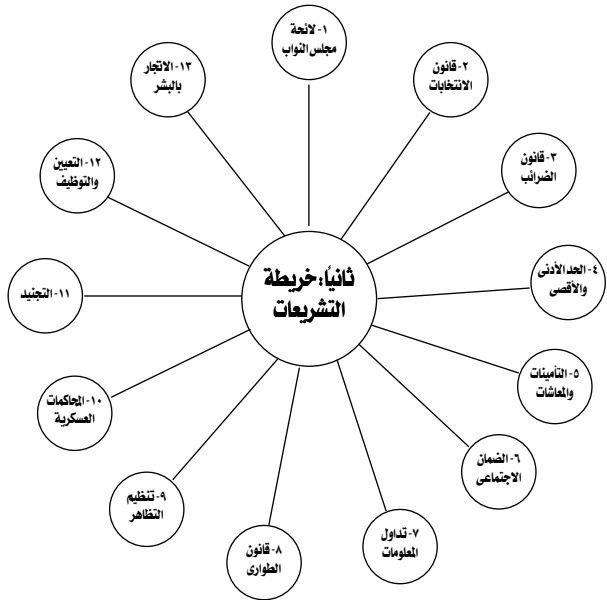


وكذلك الأمر فيما يتعلق بخرائط السياسات والتي ترتبط بسياسات حقيقية حول الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور وكذلك للمعاشات وكذلك للسياسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ويرافق مع ذلك خرائط الحقوق والواجبات التي يجب حصرها والتأكيد عليها والإشارة إلى الوسائل والأدوات التي تقوم على حمايتها والحفاظ عليها، كل ذلك ضمن رؤى تشريعية غاية في الأهمية تؤسس للحق وتنظم ممارسته ومسيرته، ويصاحب كل ذلك خريطة ضبط العلاقات بين المؤسسات والسلطات وكذلك بناء خرائط الآليات وخرائط السلوكيات التي تشير إلى أبنية للسلوك المرغوب والمطلوب الذي يحقق عناصر الفاعلية في بناء المجتمعات والنهوض بها<sup>(٤٠)</sup>.



يضطلع منها بالتنفيذ، أو ما يقام منها بالإنشاء والتأسيس، وفي هذا المقام يجب تأكيد أن على كل فريق اعتبار هذا الدستور وكأنه دستور مؤقت، ما يعني ضمن ما يعني الالتزام به من قبل المعارضين له، وعمل المؤيدين المستمر لزيادة مساحة التوافق حول هذه الوثيقة الدستورية فيما يتعلق بجدية مسار التأويل والتعديل واستحقاقات مسار التفعيل<sup>(٤٧)</sup>.

إن خرائط الدستور في إطار الحزم التشريعية تعني ضرورة الاستباق في وضع هذه الخريطة التشريعية ضمن جدول زمنية تؤسس لمعاني الأولويات في العمليات التشريعية وتقديم الحزم التشريعية على التوازي وعلى التوالي والبدء بالمفاصل التشريعية الفاعلة في تشكيل حركة المجتمعات فيها وشبكة التشريعات أوارها وآثارها ومقاصدها، والتشريعات مناطاتها ومجالاتها، الأمر هنا يتعلق بهندسة التشريعات وصناعة القوانين وما يتعلق بها من تأسيس وتطبيق وتنفيذ<sup>(٤٨)</sup>.



كذلك فمن الخرائط التي تتعلق بهذا الشأن فيما يمكن تسميته خرائط المؤسسات والتي تشتمل على بناء مؤسسات حقيقية تضمنها الدستور ضمن عملية بناء ممتدة للمؤسسة وبنائها وخريطة أهدافها وكامل نشاطها وفعاليتها، وكل ما يؤدي إلى تحقيق غاياتها ومقاصدها، ومن هذه المؤسسات مؤسسة لمكافحة الفساد وتأسيس مجلس اقتصادي ومجتمعي ومجالس للصحافة والإعلام ومؤسسة للوقف ومفوضية للانتخابات، كل هذه مؤسسات تحتاج منا التفكير البصير والبناء الرصين، هندسة المؤسسات عملية يجب أن تترجم فيها النصوص الدستورية إلى أبنية مؤسسية، قادرة راشدة وفاعلة<sup>(٤٩)</sup>.

إن قراءة أولية في ديباجة الدستور والمفردات التي تتضمنها من قيم أساسية وعمليات أولية ومبادئ تأسيسية.

الدستور وثيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير، التي فجرها شبابنا، والتف حولها شعبنا، وانحازت إليها قواتنا المسلحة.

الرفض في ميدان التحرير وفي طول البلاد وعرضها لكل صور الظلم والقهر والطغيان والاستبداد والإقصاء والنهب والفساد والاحتكار.

الحقوق الكاملة «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، مشفوعة بدماء الشهداء وآلام المصابين وكافة تنوعات الشعب المصري.

حضارة عظيمة ودولة عريقة، عرفت معاني المواطنة والمساواة وعدم التمييز، عقيدة التوحيد، الإبداع.

الثورة التي وحدت المصريين، بناء دولة ديمقراطية حديثة.

#### المبادئ الكلية العامة:

- أولاً: الشعب مصدر السلطات.
- ثانياً: نظام حكم ديمقراطي.
- ثالثاً: كرامة الفرد من كرامة الوطن، المرأة.
- رابعاً: الحرية حق.
- خامساً: المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع: مواطنين ومواطنات: فلا تمييز، ولا وساطة، ولا محاباة، في الحقوق والواجبات.
- سادساً: سيادة القانون أساس حرية الفرد، ومشروعية السلطة، وخضوع الدولة للقانون، والقضاء مستقل شامخ، صاحب رسالة سامية في حماية الدستور وإقامة موازين العدالة وصون الحقوق والحريات.
- سابعاً: الوحدة الوطنية فريضة، وركيزة بناء الدولة المصرية الحديثة، التقدم والتنمية: ترسخها قيم التسامح والاعتدال والوسطية وكفالة الحقوق والحريات لجميع المواطنين دون تفرقة بين أبناء الجماعة الوطنية.
- ثامناً: الدفاع عن الوطن شرف وواجب: وقواتنا المسلحة مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي، وهي درع البلاد الواقى.
- تاسعاً: الأمن نعمة كبرى؛ تسهر عليه شرطة تعمل في خدمة الشعب وحمايته، وفرض موازين العدالة، فلا عدل بلا حماية، ولا حماية بغير مؤسسات أمنية تحترم كرامة الإنسان وسيادة القانون.
- عاشراً: الوحدة أمل الأمة، عبقرية موقع مصر ومكانها.

كل تلك خرائط في الدستور يجب أن يقوم بها وعليها، المعارضة قبل السلطة لأن تلك استحقاقات وجب علينا أن نسهم ليس فقط في أبنيتها ومؤسساتها ولكن في تصوراتها وبناء قدراتها، هنا وهنا فقط يمكن الحديث عن إمكانية أن نسير في الطريق الذي يبني مصر فيضع المعارضة عند مسئوليتها الحقيقية والتزاماتها الأساسية، قبل السلطة التي يجب أن تنفذ كل ما يؤدي إلى الاستحقاقات الدستورية وترجمتها على أرض الواقع، هكذا يمكن تصور أن المعارضة يمكنها أن توصل معنى دستور الحياة وأن السلطة تمكن لمعاني التطبيق لهذا الدستور، وهنا فقط يمكن أن ندخل في حلقة مختلفة من حلقات التوافق، يتراقف فيها ويتفاعل مسلك التعديل مع مسالك التفعيل<sup>(٥١)</sup>.

غاية الأمر في المسألة الدستورية أن تتعدد المسالك وتتكامل لتحقيق وثيقة دستورية توافقية تلقى القبول والاحترام والرضى، فتمتص ليس فقط بالمشروعية اللازمة ولكن تضيف عليها الشرعية الواجبة وفق استراتيجية تكامل المسارات إن تأويلاً وإن تعديلاً وإن تفعيلاً:

- **المسار الأول هو المسار التأويلي**، أحد أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الدستور في صياغته هو ما يتعلق بالطبيعة الإنشائية في صياغة بعض من مواده، وهو ما يتطلب في حقيقة الأمر أن نجعل من مداخل التأويل أحد أهم المسارات في تحويل هذه الصياغات العامة إلى بناء سياسات محددة وتحديد الآليات متعينة، فإنه على سبيل المثال: المسار التأويلي بتطبيقه المباشر على ديباجة الدستور الجديد إنما يشكل حالة اختبارية غاية في الأهمية لبناء الرؤية المهمة ضمن مسارات هذا التأويل في تصور المجتمع والدولة وعلاقتهم والمبادئ الدستورية التي تقوم عليها هذه العلاقة خاصة في أبواب التأسيس.

مسار التأويل يكون بالتحديد والترشيد والتسديد والتجديد الواجب، ومن المهم تأكيد أن الدواعي المختلفة للممارسة الحقيقية لهذا المسار وإمكانات تفعيله وتشغيله على ثلاثة مستويات تتكامل مع بعضها البعض:

- **أولها: ضرورات التحديد والتعيين لبعض الصياغات العامة والإنشائية**، بما يمكن من تحويلها إلى سياسات وآليات مهمة قابلة للتطبيق والتأثير في معاش وحيات الناس.
- **ثانيها: ترجمة مواد التأسيس إلى استراتيجيات وصياغة سياسات أساسية يمكن الانطلاق منها والابتناء عليها.**
- **ثالثها: ترجمة القيم والمفردات الأساسية الواردة في الديباجة والمواد الدستورية المختلفة إلى حالة تطبيقية وحركية فاعلة**، تجعل من الدستور مساراً حياً يربط بين التأويل بالتحديد والتعيين منصة لانطلاق عملية تفعيل حقيقية.

– المسار الثاني هو مسار التعديل، بما حمله هذا الدستور من مواد لم تلق عناصر التوافق المطلوب وبما يشير إلى تلك الخرائط المعقولة والمقبولة من مواد يجب تعديلها وفق أولويات تحاول هندسة الدستور لجلب عناصر فاعلية أكبر لهذا النص وتفعيله على أرض الواقع، إن مسار التعديل كما أكدنا يتطلب وضع خريطة لهذه التعديلات بما يضمن على أرض الواقع من ضمانات لتضمين هذه التعديلات ضمن الدستور حتى يمكن أن يكون ذلك أحد أهم مسارات التوافق في هذا المقام، إن ما قدمته بعض القوى والأحزاب والتكوينات من ملاحظات يقع بعضها في مجال السجال السياسي إلا أن البعض الآخر من هذه التعديلات يقع في دائرة الوجاهة السياسية والتي تستحق الاستئناس بها عند وضع خريطة التعديل موضع التنفيذ، إن فتح هذا الملف مرة أخرى ليعبر عن رؤية استراتيجية تقوم على قاعدة أن ما فات استدراكه عند الاستعجال في هذه الحالة الدستورية يمكن أن يستدرك ضمن مسار متفق عليه يجعل هذه التعديلات من الوثيقة الدستورية وثيقة أكثر فاعلية وقابلية للتطبيق كما تعبر عن أصول منظومة الحقوق والواجبات والعلاقة بين المؤسسات والسلطات والعلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن صياغات لا تحتمل التلاعب وتجعل من الدستور حالة مجتمعية تتفاعل فيها الصياغات الدستورية مع إمكانات بناء مجتمع الثقة من جانب وشبكة العلاقات المجتمعية والسياسية بين المكونات المتنوعة من جانب آخر.

لا شك أن ثورة ٢٥ يناير المجيدة كما أسقطت رأس النظام البائد، فقد أسقطت دستور ١٩٧١ الذي كرّس الاستبداد وجفف منابع الحياة السياسية في مصر بل قضى عليها من خلال رئيس يهيمن على كل الصلاحيات؛ حيث سيطر رئيس الجمهورية على حوالي ٦٣٪ من إجمالي الصلاحيات والسلطات<sup>(٥٢)</sup>، ويجوز إعادة انتخابه لمدد أخرى غير محددة، وهو ما أفرز سلطة تنفيذية طاغية، وسلطة تشريعية تابعة، وسلطة قضائية غير مستقلة، فضلاً عما ترتب على ذلك من وأد التعددية السياسية في ظل سيطرة وهيمنة حزب الحاكم أو الحزب الحاكم على مقاليد الحياة السياسية، ووأد الحقوق والحريات العامة<sup>(٥٣)</sup>.

ومن ثمّ كان الاهتمام البالغ والأمل الكبير في صياغة دستور جديد يجسّد روح الثورة المصرية المجيدة، ويعبر عن أهدافها ومبادئها وقيمتها التي حملتها الجماعة الوطنية التي قامت بالثورة، إلا أن عملية إعداد وصياغة الدستور الجديد –دستور الثورة– لم يكن بالأمر الهين السلس، بل شهدت مخاضاً صعباً في ظل مسار متعرج ومتباطئ.

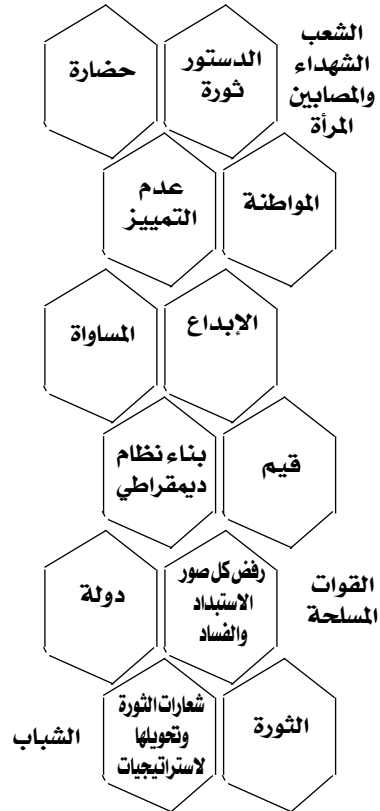
فبالرغم من أن الدستور المصري الجديد في صورته النهائية الحالية قد نشأ من خلال «أسلوب الجمعية التأسيسية»

– حادي عشر: ريادة مصر الفكرية والثقافية، القوة الناعمة، ونموذج عطاء بحرية مبدعيها ومفكريها، وجامعاتها، ومجامعها العلمية واللغوية ومراكزها البحثية، وصحافتها وفنونها وأدائها وإعلامها، وكنيستها الوطنية، وأزهرها الشريف قوَّاماً على هوية الوطن، راعياً للغة العربية، والشريعة الإسلامية، ومنازة للفكر الوسطي المستنير.



وفي مفردات ختامية للدباجة: جماهير شعب مصر، الإيمان بالله ورسالاته، حق الوطن والأمة، استشعار المسؤولية الوطنية والإنسانية، الالتزام بالثوابت الواردة بالدستور، العمل به والدفاع عنه، حمايته واحترامه من قبل جميع سلطات الدولة والكافة.

هذه المفردات التي تشكل ليس فقط منظومة مبادئ بل أطر قيمة تستحق الترجمة إلى سياسات وآليات.





يسمح بوجود حوار مجتمعي لبيان مدى الإيجابيات أو العوار الذي شاب هذه المسودة<sup>(٥٧)</sup>، وحتى خلال فترة الاستفتاء القصيرة تحول الاستفتاء على المسودة إلى استفتاء على حكم الرئيس ومواقف المعارضة من قرارته الأخيرة.

## ٢- من حيث الصياغة:

كانت هناك اعتراضات كثيرة على هذه المسودة من حيث كونها تشتمل على صياغات عامة وفضفاضة غير محددة، ووصفها البعض بأنها صياغة ركيكة غير محكمة مثل صياغة الدساتير في العالم<sup>(٥٨)</sup>، فضلاً عن أن نصوصها جاءت توجيهية وغير ملزمة وهو ما يتناقض مع مفهوم الوثيقة الدستورية التي تعني الإلزام لكل السلطات<sup>(٥٩)</sup>.

## ٣- من حيث فلسفة ومضمون الدستور فيما يتعلق بـ:

أ- اختصاصات رئيس الجمهورية: يرى البعض أن فلسفة المسودة الأخيرة لم تختلف كثيراً عن فلسفة دستور ١٩٧١ من حيث السلطة الأبوية لرئيس الجمهورية، والإسهاب والتوسع في صلاحياته<sup>(٦٠)</sup>.

ب- العلاقة بين السلطات: فقد أصدرت العديد من المنظمات الحقوقية بياناً أدانت فيه محاولات الإخلال باستقلال المحكمة الدستورية العليا، ومنها ما تم طرحه في مسودة الدستور الأخيرة بشأن تغول السلطة التنفيذية عبر رئيس الجمهورية والهيمنة على الأمور ذات الشأن الخاص بتعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعقد هذا الاختصاص لرئيس الجمهورية<sup>(٦١)</sup>.

ج- باب الحقوق والحريات: إن مسودة الدستور وعند تناولها للحقوق والحريات العامة، وعلى نفس منهج دستور ١٩٧١ قد جعلت الدستور يتنازل عن موقعه كأب للقوانين وفوضت المشرع العادي عبر عبارات «وفقاً لأحكام القانون»-في الأحوال المبينة في القانون- في حدود القانون..... إلخ» في تنظيم العديد من الحقوق والحريات، وهذا الأمر يهدد الحقوق والحريات العامة الواردة في صلب النصوص الدستورية لدرجة تصل بالمشرع العادي إلى فرض العديد من القيود على ممارسة الحقوق المكفولة بنصوص دستورية وذلك بنصوص تشريعات وقوانين عادية، كما خلت مسودة الدستور من الحقوق والحريات الواردة في المواثيق والتعهدات التي التزمت بها مصر عبر تصديقها على المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما خلت المسودة من بيان وضعية هذه الاتفاقيات والتعهدات في سلم التشريعات الوطنية، كما خلت من تلك النصوص والأحكام التي تشير إلى تجريم الجرائم ضد الإنسانية وعدم تقادمها، وهي الجرائم التي قد ترتكبها الأنظمة ذاتها بحق شعوبها<sup>(٦٢)</sup>.

إلا أن هذه الجمعية قد واجهت العديد من الصعوبات بدايةً من الانتقادات التي تعرضت لها بأنها جمعية غير توافقية تعبر عن فصيل سياسي بعينه ولا تعبر عن جميع الفصائل والقوى السياسية، وحتى قرار محكمة القضاء الإداري بحل هذه الجمعية، واستمر توجيه ذات الانتقادات للجمعية التأسيسية الثانية، فضلاً عن حالات الانسحابات المتكررة من القوى السياسية المدنية، وانسحاب ممثلي الكنائس الثلاث، كما أن الجمعية أيضاً كانت مهددة بالحل مثل سابقتها، وظل الجدل محتدماً حول مسودات الدستور المختلفة<sup>(٥٤)</sup>، وحتى المسودة النهائية؛ فلقد تعرضت لانتقادات شديدة أيضاً سواء من حيث الطريقة التي أقرت بها أو من حيث مضمون وفلسفة المسودة.

ومن ثم لا يزال الدستور المصري الجديد محل اعتراض وانتقاد من معظم القوى السياسية والحزبية وبعض المؤسسات الدينية، ونظراً لما يمثله الدستور من أهمية باعتباره عقداً اجتماعياً وسياسياً ومجتمعياً، يؤصل للمبادئ ويؤسس للأبنية والمؤسسات، ويعين الحقوق والواجبات، ويحدد العلاقات بين السلطات، ويشير إلى أصول السياسات، ويشكل مسار التشريعات، وباعتباره ممارسات حقيقية على الأرض، وليس نصوصاً فقط<sup>(٥٥)</sup>، فإن هذا يستدعي ويتطلب تقديم رؤية علمية موضوعية لوجهات النظر المختلفة التي تناولت الدستور المصري الجديد بالنقد سلباً أو إيجاباً، وذلك للتمييز بين المواد الخلافية الأساسية التي تمثل مصدرًا حقيقياً للخلاف وبالتالي الشروع في تعديلها، وبين الخرائط الأركان التي ينبغي تفعيلها لتعكس تطبيقاً حقيقياً للدستور بحيث يصبح روحاً سارية في الوطن والمواطن والمجتمع.

## - أولاً: الانتقادات التي تعرضت لها المسودة النهائية للدستور المصري الجديد:

تعرضت المسودة النهائية للدستور المصري الجديد لانتقادات شديدة سواء من حيث الطريقة التي أقرت بها، ومن حيث الصياغة، ومن حيث فلسفة ومضمون الدستور فيما يتعلق باختصاصات رئيس الجمهورية، والعلاقة بين السلطات، والحقوق والحريات، وفيما يلي تفصيل لهذه الانتقادات:

### ١- من حيث الطريقة التي أقرت بها المسودة:

فالإجراءات التي أتت في اعتماد المسودة وفي عرضها على الاستفتاء شابها الكثير من اللغظ، خاصة أن المسودة لم تحظ بالنقاش الهادئ والموضوعي الذي تستحقه، ففي الأسابيع الأخيرة احتل موضوع الشريعة والهوية مكان الصدارة وتراجع الاهتمام بصلب أي دستور ديمقراطي من ضبط للعلاقة بين مؤسسات الحكم وتوازن للسلطات، ومن تفعيل للمؤسسات المنتخبة، بجانب تقوية حيادية المؤسسات الرقابية والمستقلة، ووضع ضمانات لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق<sup>(٥٦)</sup>.

فضلاً عن أن الفترة ما بين الانتهاء من صياغة مسودة الدستور والدعوة إلى الاستفتاء عليها ليست كافية بالقدر الذي

ويتبين هذان المحوران بشكل أكثر تفصيلاً من خلال مجموعة من الحزم والخرائط المهمة التي تتضح فيما يلي:

- ١- حزمة التشريعات ذات الأولوية (القوانين واللوائح والإجراءات).
- ٢- حزمة بناء المؤسسات:
  - أ- الأجهزة الرقابية.
  - ب- الهيئات المستقلة والمستحدثة.
  - ج- من مؤسسات الأمن القومي والدفاع الوطني.
- ٣- خريطة العلاقات وإعادة تشكيل العلاقة بين السلطات والمؤسسات:
  - أ- العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية):
    - أ- السلطة التشريعية.
    - ب- السلطة التنفيذية.
    - ج- السلطة القضائية.
  - ب- العلاقة بين المدني والعسكري.
  - ج- العلاقة بين الدولة والمجتمع (المجتمع المدني).
- ٤- خريطة المواطنة:
  - أ- بنية المستلزمات والمقومات.
  - ب- أسس ومنطلقات.
  - ج- الهوية والمرجعية.
  - د- حزمة الحقوق والحريات.
  - هـ- حزمة السياسات العامة.
  - و- السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
  - ز- السياسة الصحية.
  - ح- السياسة التعليمية.
  - ط- السياسة الثقافية.
  - ي- السياسة البيئية.
  - ك- حزمة الآليات (الآليات هي التي تمكن للاستراتيجيات والسياسات بمزيد من المؤسسات اللازمة والواجبة والأدوات والوسائل الناجعة وتديير الإمكانيات والقدرات المتاحة والكامنة).
  - ل- آليات التنقيف والوعي السياسى (البيئة الحاضنة).
  - م- آليات تمكين الشباب (الأدوات الفاعلة).
  - ن- آليات تمكين المرأة والأسرة (الوسائل الناجعة والبيئة الحاضنة).

ومن ثم رأى البعض أن مسودة الدستور بها عصف واضح بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، وتغيب عنها ضمانات الحريات والعدالة الاجتماعية<sup>(٦٣)</sup>.

- أما المسار الثالث مسار التفعيل فإنه يتعلق بالاستحقاقات المباشرة الحالة والمؤجلة للدستور المصري بحيث لا نجعله مجرد وثيقة قد أقرت أو مرت ولكن لا بد من البحث عن مسارات تفعيل حقيقية للأبواب والفصول والمواد المختلفة، وفي هذا المقام فإن الحزم التي تتعلق بالتشريعات التي يحيل إليها القانون في مواد الدستور إنما تتطلب في حقيقة الأمر بناء استراتيجية تشريعية لا فقط تتعلق بمجال البناء لقوانين يجب أن تكون، ولكنه من الضروري مراجعة الساحة التشريعية بكامل تنوعها خاصة حينما يرتبط الأمر بحالة من التضخم والترهل التشريعي، بل يبدو الأمر أن هناك حالة من حالات التضارب والفوضى التشريعية، هذا الأمر إنما يؤكد أن الدستور الجديد فرصة للتمكين لهذا المسار الذي يراجع الحالة التشريعية برمته إن سلماً وإن إيجاباً، إن نقضاً ونقداً، وإن تأسيساً وبناءً، وكذلك فإن هذه الحزم التشريعية تحتاج من الآليات المهمة القانونية والدستورية ما يستحق بتأسيس كيان للقيام بهذه المهمة التي تتعلق باستراتيجيات التشريع.

وكذلك فمن الأهمية أن نتحدث عن خرائط السياسات العامة التي يجب أن تنبع من نصوص ذلك الدستور بما قرره من موجبات لسياسات حقيقية منها ما يتعلق بالصحة ومنها ما يتعلق بالتعليم والثقافة وجميع مساحات عمل وتفعيل السياسات العامة المختلفة.

وكذلك فمن المهم في هذا المقام أن نتعامل أيضاً مع خريطة الاستحقاقات المؤسسية للدستور المصري بما يحمله من مؤسسات تأسيس أشار إليها الدستور في مواده المختلفة وأكد ضرورة بنائها وهو أمر يستحق التواصل معه بالدراسة الحقيقية وبناء استراتيجيات المؤسسة لتأسيس منظومة المؤسسات المستحدثة في الدستور وكذلك إصلاح المؤسسات المختلفة القائمة والتي تستحق عملاً إصلاحياً جذرياً في التعامل مع الموجود من مؤسسات، كذلك فإن الأمر يرتبط بمؤسسات وسيطة ينتهي عملها بإنجاز المهمة الموكلة إليها من مثل قيام مؤسسة لمراجعة التشريعات المختلفة ومدى توافقها مع الدستور ومقوماته وغاياته ومنطق صياغته.

كذلك فإنه لا بد أيضاً من التعرف على منظومة الآليات وكذلك السياسات العامة التي يشير إليها الدستور في هذا المقام.

**خرائط الدستور وعمليات التفعيل:** إن الدستور المصري الجديد يمكن قراءته في ضوء محورين رئيسيين: أولهما متعلق بخريطة الالتزامات التي ينبغي على السلطة القيام بها بعد إقرار الدستور، وثانيهما يتضمن تأسيسات جديدة للعلاقة بين مؤسسات الدولة من جهة، وللعلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

إن ذلك يمكن أن يحول حال الأزمة إلى حال من التوافق الوطني والسياسي والقدرة على صناعته<sup>(٦٤)</sup>.

بتكامل المسارات في النظر والعمل في الوثيقة الدستورية بما يحولها إلى وثيقة تعاقدية توافقية. إنها الاستحقاقات الدستورية التي يتكافل كل فريق بالسير في طريق تتكامل فيه الجهود والمقصود، فاختلاف المسالك ومجاهر الاهتمام راحة للسالك، «ولكل وجهة هو موليها».

#### الهوامش:

١- الدكتور عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الدستوري، الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٧، ص ٢٤-٢٦.

٢- عامر عبد زيد، قراءات في مفهوم الدستور، الحوار المتمدن- العدد: ٢٣١٦ - ٢٠٠٨ / ٦ / ١٨ - ٠٨: ٥٧.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20137894>

٣- القسطاس هو العيار على الموازين.

٤- د. بومدين طاشمة، التنمية السياسية وأزمة الوضع الدستوري في الوطن العربي، ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية.

٥- دكتور مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٤، ص ٢٠٣.

٦- د. علي هادي الهلالي، الفرق بين الواقع الدستوري والواقع السياسي:

<http://www.fcdrs.com/mag/issue-3-5.html>

٧- د. سيد رجب السيد، الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، مجلة الأهرام، يناير ٢٠١٢.

٨- د. السيد ولد أباه، الدين والمسألة الدستورية، الاتحاد، ٢٠١١/٥/١٦.

<http://www.alittihad.ae/wajhatprint.php?id=59179>

٩- د. محمد بالروين، من مفهوم الهندسة السياسية (٢/١):

<http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb160110a.htm>

10- [http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=159674&m=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159674&m=1)

١١- الدكتور عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ١٠٠ - ١٠١.

١٢- د. محمد بالروين، من مفهوم الهندسة السياسية (٢/١):

<http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb210110a.htm>

- آليات تمكين المجتمع المدني والأهلي والمجتمعي (السياق المؤثر والباقي والناهض).

- آليات التمكين التنموي والاقتصادي (المتطلبات والضرورات الحالية والحاضرة والمستقبلية).

- آليات التمكين التربوي والتعليمي (الروافع الناهضة).

- آليات الاستقرار والفاعلية الأمنية (الأسس والأساسات الآمنة) هذه الخرائط المختلفة إنما تشكل خرائط متنوعة لتشكيل رؤية متكاملة تضمن بآلا يكون الدستور مجرد وثيقة مرت ولكن بالإشارة إلى إمكانية أن تترجم النصوص الدستورية إلى حياة في واقع الناس لخدمة قضاياهم المختلفة والقيام بدور ناهض في عملية التنمية وتحقيق أهداف الثورة. وضمن هذا السياق يمكن مطالعة الجدول المتعلق بعمليات التفعيل.

#### خاتمة: الاستراتيجية الدستورية وتكامل المسارات:

حزمة الآليات					
آليات الاستقرار	آليات	آليات	آليات	آليات	آليات
والفاعلية	التمكين	تمكين	تمكين	تمكين	التثقيف
الأمنية	التنموي	المجتمع	المراة	الشباب	والوعي
آليات	الاقتصادي	المدني	والأسرة		السياسي
التمكين		والأهلي			
التربوي					
والتعليمي					

غاية الأمر في هذه الصناعة الدستورية التي تحدثنا عنها أن نجعل من هذه الصناعة استراتيجية دستورية حتى بعد خروج هذا النص بشكل «مختلف عليه» فهل يمكن أن يُجبر هذا النص الدستوري في إطار هذه المسارات الثلاثة: مسارات التأويل المحدد والمتعين ومسار التعديل الذي يجب القصور وكل أنواع العوار التي ترتبط بنصوص الدستور ومسار التفعيل الذي يجعل من الاستحقاقات الدستورية الواجبة بكل أشكالها تشريعية كانت أم مؤسسية سياسات كانت أم آليات لتحقيق بذلك إمكانية حقيقية في الانطلاق إلى مرحلة من بناء الدولة وتحقيق أهداف الثورة.. هل يمكن أن نجعل من هذه المسارات الثلاثة بكل مكوناتها تتكامل في بناء الصورة التي يجب أن يكون عليها الدستور الجامع الفاعل، في إطار عملية تقويم واسعة، ربما هذه الأمور التي وضحناها ضمن هذا البحث تمثل إجابة أو على الأقل تأشيراً عن إجابة يمكن أن تحقق هذه المعاني التي ترتبط بالثورة المصرية.

٢٤- صلاح عيسى (إشراف)، معتز الفجيري (تحرير)، نحو دستور مصرى جديد: ذكرى مرور نصف قرن على دستور ١٩٥٤، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د. ت.

٢٥- محمد نور فرحات وعمر فرحات، التاريخ الدستوري المصري، مركز الجزيرة للدراسات. والدار العربية للعلوم، ٢٠١١.

٢٦- سيف الدين عبد الفتاح، نحو علم لإدارة المرحلة الانتقالية: الثورة المصرية نموذجاً: رؤية تحليلية وبنائية، بحث مقدم لمركز الحكم الراشد والسياسات العامة، كلية الدراسات الإسلامية، مؤسسة قطر التعليمية، ٢٠١٣.

٢٧- انظر: ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «الدستور المصري ومرحلة الانتقال نحو الديمقراطية»، السبت ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢: <http://www.dohainstitute.org/event/c95f9958-edcd-4356-903a-49098265ee35>

انظر أيضاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قديماً، ٥-٦ يونيو/حزيران ٢٠١١، ص ١٠.

٢٨- Democracy-reporting.org، المرحلة الانتقالية في مصر: إمكانيات الإصلاح الدستوري ورقة بحثية، ٢٥ فبراير ٢٠١٢.

٢٩- سيف عبد الفتاح، الدستور والحوار المستدام، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١١

٣٠- المرجع السابق.

٣١- سيف عبد الفتاح، الدستور اختبار للمصريين جميعاً، الأهرام، ٢٠١٢ ٩/٣٠.

٣٢- المرجع السابق.

٣٣- المرجع السابق. وانظر مقال الدكتور عمرو حمزاوي، دستور مصر ليس قضية داخلية فقط، جريدة الوطن، الأربعاء ٢٦-٠٩-٢٠١٢.

٣٤- سيف عبد الفتاح، الدستور اختبار للمصريين جميعاً، مرجع سابق.

٣٥- سيف عبد الفتاح، الجمعية التأسيسية للدستور بين صناعة التوافق وخطاب الترشق (١-٢)، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٤.

٣٦- انظر في إطار تلك الإشكالات في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور:

Isobel Coleman, Egypt Race Constitution, <http://blogs.cfr.org/coleman/2012/11/29/egypts-race-to-a-constitution/>

١٣- أندريه هايوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، ترجمة الأستاذ الدكتور منير محمود بدوي، المملكة العربية السعودية، الرياض: النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، ٢٠١٠، ص ١٥١، ١٥٢، قارن في مفهوم الدستورية: Petra Dobner and Martin Loughlin, The Twilight of Constitutionalism?, Oxford University Press, 2010, p. xi(Introduction).

١٤- د. عادل عامر، الرقابة الدستورية على القوانين ضماناً للحقوق والحريات،

<http://www.akhbaralyom.net/articles.php?lng=arabic&print=69193>

١٥- محمود محمد ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٣/١٩٩٤، ص ٢٨٤، ٤٣٥، ٤٣٨.

١٦- عبدالرزاق المختار، في حمى «الدسترة»: ماذا سيبقى غير مدسّتر؟!، الصباح:

<http://www.assabah.com.tn/article-75599.html>

١٧- أحمد أبو عشرين، هل دسترة المؤسسات كافية للبناء الديمقراطي:

<http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=17786#UbxVh5zdXIU>

١٨- انظر: سيف الدين عبد الفتاح، الحكم الصالح الرشيد من منظور إسلامي (رؤية تجديدية واجتهاد مطلوب)، بحث تحت الطبع، مركز الحكم الراشد والسياسات العامة، كلية الدراسات الإسلامية، مؤسسة قطر التعليمية، ٢٠١٣.

١٩- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، صص ١٨٨-١٨٩.

٢٠- المرجع السابق.

٢١- أسد خياط، إشكالية مفهوم الدستور:

<http://aljadidah.com>

٢٢- د. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، صص ٢٣٧-٢٣٩.

انظر أيضاً: سماحة آية الله الشيخ مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، صص ٢٦٤-٢٦٥.

٢٣- أحمد قائد الشعبي، وثيقة المدينة المضمون والدلالة، كتاب الأمة، قطر: وزارة الأوقاف، عدد ١١٠، ٢٠٠٦.

القضاء والمحاماة، متاح على:  
<http://www.acijlp.org/main/art.php?id=9&art=235>

«لا لدستور إعادة إنتاج الاستبداد السياسي والديني:  
منظمات حقوق الإنسان ترفض مسودة الدستور» ١٨  
نوفمبر، ٢٠١٢ متاح على:  
<http://www.cihrs.org/?p=5040>

٥٥- سيف عبد الفتاح، «الدستور بين مسارين: التعديل  
والتفعيل»، مرجع سابق.

٥٦- د. عبد الفتاح ماضي، «مصر بعد الدستور: تأزم أم  
انتقال» ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الجزيرة نت، متاح على:  
<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/f48d2318-e277-4edf-80fd-15b3e34f84e5>

٥٧- «توصيات ورشة عمل: قراءة في مسودة الدستور»،  
١٣ ديسمبر ٢٠١٢، المركز العربي لاستقلال القضاء  
والمحاماة، متاح على:  
<http://www.acijlp.org/main/art.php?id=18&art=25>

٥٨- د. كمال الهلباوي، «مسودة الدستور مهينة»، ٣٠ نوفمبر  
٢٠١٢، برنامج ممكن، متاح على:  
[http://www.youtube.com/watch?v=N\\_aN170Okb4](http://www.youtube.com/watch?v=N_aN170Okb4)

٥٩- «توصيات ورشة عمل: قراءة في مسودة الدستور»، مرجع سابق.  
٦٠- «توصيات ورشة عمل: قراءة في مسودة الدستور»، مرجع  
سابق.

٦١- «المنظمات الحقوقية تدين محاولات الإخلال باستقلال  
المحكمة الدستورية العليا»، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، المركز  
العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، متاح على:  
<http://www.acijlp.org/main/art.php?id=9&art=241>

٦٢- «توصيات ورشة عمل: قراءة في مسودة الدستور»، مرجع  
سابق.

٦٣- مناظرة بين د. عمرو حمزاوي، د. يسري حماد، «لماذا أقبل  
أو أرفض الدستور»، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، برنامج آخر  
كلام، متاح على:

<http://www.youtube.com/watch?v=EN43IhOhL4w>

٦٤- شريف عبد الرحمن، التوافق الوطني، ورقة مقترحة لحلقة  
نقاشية، مايو ٢٠١٣، انظر أيضًا مقالات د. عبد الفتاح  
ماضي، التوافق أولا وليس الدستور أو الانتخابات،  
الجزيرة نت، حزيران/يونيو ٢٠١١، مؤتمر عام جامع  
للتوافق والعمل الوطني، جريدة الشروق، ٨ يونيو ٢٠١٣.

٣٧- سيف عبد الفتاح، ثقة الحوار وحوار الثقة، الأهرام،  
٢٠١٣/٣/٢.

٣٨- سيف عبد الفتاح، أزمة وطن لا تحتل سياسات الفشل،  
الشروق، ٢٠١٣/٢/٢.

٣٩- سيف عبد الفتاح، ظاهرة الزهايمر السياسي، الشروق،  
٢٠١٣/٣/٩.

40- International Commission of Jurists, Egypt's new  
Constitution:

A flawed process; uncertain outcomes, International  
Commission of Jurists, Nov. 2012.

٤١- سيف الدين عبد الفتاح، استتفت شعبك وإن أفوتك،  
الشروق، ٢٠١٣/١٢/٢٩.

٤٢- المرجع السابق.

٤٣- المرجع السابق.

٤٤- المرجع السابق.

٤٥- المرجع السابق.

٤٦- سيف الدين عبد الفتاح، الدستور بين مسارين: التعديل  
والتفعيل، الشروق، ٢٠١٣/١/١٢.

٤٧- المرجع السابق.

٤٨- المرجع السابق.

٤٩- المرجع السابق.

٥٠- المرجع السابق.

٥١- المرجع السابق.

٥٢- علي عبد المطلب، عمرو نبيل، «دستور مصر ٢٠١٢:  
القضايا الجدلية في دستور الثورة»، كراسات استراتيجية،  
السنة الأولى، العدد الأول، أبريل ٢٠١٢ (القاهرة: مركز  
نهضة أمة للدراسات والنشر)، ص ص ٢١-٢٢.

٥٣- د. محمد إبراهيم درويش، د. إبراهيم محمد درويش،  
«القانون الدستوري: النظرية العامة- الرقابة الدستورية-  
أسس النظام الدستوري المصري»، (القاهرة: دار النهضة  
العربية، ٢٠٠٩)، الطبعة الثانية، ص ص ٧٣٤-٧٣٥.

٥٤- «دسترة الدولة الدينية في مصر: الدستور الجديد يقيد  
الحريات العامة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني مطلوب  
دستور يحمي الحرية، لا المرعوبين من الحرية»، ٣ أكتوبر  
٢٠١٢، متاح على:

<http://www.cihrs.org/?p=4421>

«ما صدر عن الجمعية التأسيسية لوضع الدستور صادم  
ولا يرتقى لمصاف النصوص الدستورية الحامية للحقوق  
والحريات» ١١ نوفمبر ٢٠١٢، المركز العربي لاستقلال